حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية
تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٦، حزيران ٢٠٠٣



الافتتاحية

"لو كنتُ مواطناً أرجنتينياً أتابع أعمال مؤتمر باريس-٢، لتساءلت حتماً أين أخطأت حكومتي وكيف نجح اللبنانيون"

كريس باتن، مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي

خلال السنوات القليلة الماضية عمدت الحكومة اللبنانية إلى اعتماد حزمة من السياسات والإجراءات الإصلاحية على أكثر من صعيد لتعزيز أوضاع المالية العامة، ولتحريك العجلة الاقتصادية وتحفيز النمو وتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي من أجل التلاؤم مع التحولات الجارية. وقد نجحت حتى الآن في تحقيق ما توخته بنسب متفاوتة في بعض منها وتعثرت في بعضها الآخر لأسباب كثيرة تتعلق بظروف وأوضاع داخلية وإقليمية قد لا تشكل في بعض منها تبريرات كافية للتقاعس وعدم المبادرة إلى متابعة عملية الإصلاح في شتى المجالات. وتمثلت أهم تلك السياسات والإجراءات بخفض الإنفاق وترشيده وزيادة مردوديته الاقتصادية والاجتماعية من جهة وزيادة الواردات من جهة أخرى توصلاً إلى خفض العجز وتعزيز الفائض الأولي في الموازنة.
كذلك فقد اتخذت الحكومة أيضاً إجراءات عديدة لتعزيز الانفتاح الاقتصادي، وزيادة الحركة الاقتصادية، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتحقيق نمو مستدام ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية وعلى سعي الحكومة الدؤوب لإيجاد فرص العمل الجديدة في الاقتصاد اللبناني.
أسهمت تلك الخطوات الجدّية التي اتخذتها الحكومة ولا سيما بعد النجاح في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وفي إقرار الحكومة لمشروع موازنة العام ٢٠٠٣ في إعطاء صورة أفضل على ما تقوم به الحكومة من إصلاحات مالية واقتصادية تعزز الثقة بتطور الأوضاع المالية والاقتصادية داخلياً وخارجياً. وتؤكد على إدراك متزايد لدى ◄◄◄

برعاية
البنك العربي

في هذا العدد

الافتتاحية
التدريب
- استقبال ١١٦ موظفاً جديداً (ص.٢)
- موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته (ص.٢)
- تعزيز الدور الرقابي (ص.٣)
- دورة تنشيطية حول تنظيم التدريب لفريق عمل المعهد المالي (ص.٣)
- فريق الـVAT: الاتصال عبر الـ☎ (ص.٤)
- المراسلات الإدارية وإعداد النصوص (ص.٤)
- مديرية الجمارك والتدريب (ص.٥)

شركاء في التدريب
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت (ص.٧)
- مصرف لبنان (ص.٧)
- الأمديست (ص.٧)

أخبار الوزارة
- توطين الرواتب ومعاشات التقاعد (ص.٨)
- الإدارة المالية والشفافية في الهيئات الأهلية اللبنانية (ص.٩)
- الحكومة الإلكترونية (ص.١٠)
- الضريبة على الرواتب والأجور (ص.١١)
- مركز جديد لاسترداد الـVAT (ص.١٢)

مشاريع جديدة
- دليل المهن الحرة (ص.١٣)
- مبادرة للحفاظ على البيئة (ص.١٤)

الملف
- الموازنة في أنظمتها الجديدة (ص.١٥)
- المؤتمر الدولي الـ١٠ لإدارات الخزينة (ص.١٦)

أخبار سريعة - ص.١٨
حياة الوزارة - ص.٢٠
حديثكم حديثنا - ص.٢١
المكتبة المالية - ص.٢٣
دعوة: مهام وأخلاقيات موظف وزارة المالية (ص.٢٤)

الافتتاحية

جميع المواطنين لضرورة إيلاء المعالجات الجدية اللازمة الأهمية التي تستحق. وقد



كان من نتيجة اعتماد تلك الإجراءات أن أصبح موضوع انعقاد مؤتمر باريس-٢ عملية ممكنة من جهة وأسهمت في إنجاحه من جهة أخرى. ولقد تمثل ذلك في الدعم الكبير من قبل المجتمع الدولي بالمشاركين في مؤتمر باريس-٢ وما نتج عنه من آثار إيجابية على السوق المالية والنقدية في لبنان.

ماذا تحقق منذ باريس ٢

اليوم وبعد مضي ستة أشهر على انعقاد المؤتمر المذكور استطاع لبنان الحصول على أكثر من ٨٠٪ من المبالغ التي التزمت بتقديمها الدول المشاركة في هذا المؤتمر، أي حوالي ٢,٥ مليار دولار أميركي من القروض الطويلة الأجل (لفترة ١٥ سنة) وبفوائد لا تتعدى ٥٪. وقد عمدت وزارة المالية إلى استعمال تلك الأموال في تسديد الديون المستحقة ذات الكلفة العالية وهي بصدد استكمال الحصول على المبالغ الأخرى التي التزمت بتقديمها الدول الباقية.

تعاون المصارف اللبنانية

وفي ظل نجاح باريس-٢، بادرت المصارف اللبنانية ومصرف لبنان، للمشاركة في مجهود الإصلاح المالي والاقتصادي وفي معالجة مشاكل العجز والدين العام، عمدت المصارف عبر الآلية المعتمدة مع مصرف لبنان إلى تقديم تمويل للخزينة اللبنانية بما يساوي حوالي ٣,٦ مليار دولار أميركي ولمدة سنتين وبدون فائدة. كما عمد مصرف لبنان وبالتنسيق مع وزارة المالية إلى إلغاء جزء من محفظته من سندات الخزينة بقيمة ١,٨ مليار دولار عملاً بأحكام المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف وتحويل الجزء المتبقي وبمبلغ يعادل ١٨٧٠ مليون دولار إلى قرض طويل الأمد بفائدة ٤٪ لخمس عشرة سنة.

تحسن المؤشرات

نجم عن هذه التطورات الإيجابية تعزيز عودة الثقة في لبنان والثقة في مستقبل اقتصاده وأحدثت انقلاباً كبيراً في المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن كل هذه التطورات الإيجابية الهامة ما كانت لتتحقق لولا الجهود الكبيرة والالتزام المستمر من قبل الدولة اللبنانية بمتابعة عملية الإصلاح والاستمرار بالسير فيها. كذلك فإنها تؤكد على أهمية الدعم الذي يقدمه القطاع الخاص اللبناني وكذلك الدعم الذي تقدمه الدول العربية والشقيقة إلى لبنان.

الإيجابيات النقدية

من جهة أخرى فقد حقق نجاح مؤتمر باريس-٢ إيجابيات نقدية على أكثر من صعيد تمثلت بنمو الودائع المصرفية. كما شهدت الأسواق إقبالاً متزايداً لشراء الليرة اللبنانية. وشهدت الأسواق المصرفية تحسناً بارزاً في نسب دولرة الودائع التي انخفضت إلى ٦٨٪ حتى آخر شهر آذار مقارنةً بنسبة ٧٣٪ حتى آخر شهر آذار ٢٠٠٢. وكان من أهم تلك التطورات الإيجابية أيضاً انخفاض معدل الفوائد بما يعادل نسبة ٤٠٪ وذلك على معدلات فوائد سندات الخزينة مقارنةً بالفترة التي سبقت انعقاد باريس-٢. كذلك فقد تحقق بنتيجة ذلك ارتفاع معدل الفائض في ميزان المدفوعات وارتفاع مجمل موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية (باستثناء الذهب) لتصل إلى ما يتجاوز العشرة مليارات دولار أمير كي، وهو أعلى مبلغ من الاحتياطيات غير الصافية عرفه مصرف لبنان. كذلك فقد انخفضت معدلات الفائدة على الودائع ورافقها انخفاض خجول وغير كاف في معدلات الفائدة المدينة.

لا شك بأن هذه الإيجابيات تسهم في تعزيز قدرة الدولة اللبنانية على إدارة سياستها النقدية وتؤمن استقراراً أكبر للعملة الوطنية. وبالتالي تعزز الثقة بقدرة لبنان على اجتياز الأزمات واحتوائها وتوفر مناخاً أفضل للاستثمار والنمو.

ويذكر أنه بنتيجة هذه الجهود، فقد عمدت شركة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد أند بورز (Standard & Poor's) إلى تغيير التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية مرتين: الأول من سلبي إلى ثابت، والثاني من ثابت إلى إيجابي، مما عكس نظرة الشركة الإيجابية إلى مستقبل الوضع الاقتصادي وأشار بوضوح إلى تراجع حدّة الضغوطات الناجمة عن الحاجة التمويلية.

الإيجابيات على صعيد المالية العامة

أمّا على صعيد المالية العامة، فقد أدّى إقرار الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٣ إلى التأكيد على أهمية السعي إلى خفض العجز بنسبة ٧٪ من الناتج المحلي مقارنةً مع سنة ٢٠٠٢، وإلى رفع الفائض الأولي بنسبة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد تضمنت موازنة ٢٠٠٣ عدة إجراءات، أهمها خفض رقم الأعمال بالنسبة للمكلفين الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة، وإدخال ضريبة بنسبة ٥٪ على الفوائد المصرفية على الودائع من جهة الواردات، وكذلك إلى خفض شامل لجمل النفقات. واليوم وبعد مضي خمسة أشهر على بدء تنفيذ موازنة ٢٠٠٣، تبيّن أن الإيرادات حققت ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪ حتى آخر شهر نيسان ٢٠٠٣ مقارنةً بمجموعها حتى شهر نيسان ٢٠٠٢، مما ساهم بارتفاع الفائض الأولي بنسبة ٢٠٠٪ مقارنةً بشهر نيسان من العام الماضي. وأدّى إلى خفض عجز الموازنة بأكثر من ٦٠٪ مقارنةً بالفترة ذاتها للسنة الماضية.

ورشة الإصلاحات وتنظيم الإدارة المالية

من جهة أخرى ثابرت وزارة المالية على الدفع قدماً باتجاه تنفيذ ورشة الإصلاحات التي أطلقتها خلال السنوات الماضية؛ وهي تتمثل بتنفيذ مشاريع تحديثية (أربعة عشر مشروعاً تطويرياً- راجع لائحة المشاريع التي تقوم بتنفيذها وزارة المالية في آخر الافتتاحية) وهي

إجراءات إصلاحية تتوزع على جميع إدارات المالية العامة، والشؤون العقارية، والجمارك وممّا لا شك فيه أن هذه البرامج التحديثية ستنعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة المالية وعلى تبسيط عملية تسيير الإنفاق وزيادة الإيرادات بالإضافة إلى تحسين الخدمات للمواطنين وتعزيز الشفافية والإفصاح عن طريق توفير معلومات موثقة لكل المهتمين بالشأن المالي. كذلك تثابر وزارة المالية على تحسين مستوى خدمة المواطن من خلال تطوير قدرات الإدارة المالية وتحسين كفاءة ومعرفة ومهارات العاملين في مختلف المديريات وتوفير الخدمات عبر أحدث الوسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال. وتعمل الوزارة حالياً على إنشاء قاعدة متطورة للمعلومات تتلاءم مع التطورات العالمية. وتهدف الجهود التي تبذلها الإدارة وجميع العاملين فيها إلى بناء إدارة عصرية تسهم في دفع عجلة الاقتصاد والتكيف مع التحولات المتسارعة وخدمة المواطنين.

شركاء في وضع القرار

وفي خطوة لإشراك كافة المعنيين من اقتصاديين وإعلاميين وفاعلين في المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي في لبنان وغيرهم من الأطراف في جهود الإصلاح، فقد حرصت الوزارة على تعزيز الحوار مع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كافة من خلال حلقات نقاش أثبتت أهميتها لناحية تقريب وجهات النظر وتعزيز سياسة وزارة المالية الرامية إلى تحقيق تفاعل مثمر بين الدولة والوزارة من جهة وهيئات المجتمع المدني من جهة أخرى، بحيث صارت شريكاً حقيقياً في صنع القرار وفي المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية في بلادنا.

كي لا تضيع الفرصة

غير أن هذه المسيرة الإصلاحية التي بدأتها الحكومة وخاضتها وزارة المالية بعزيمة لافتة في أكثر من مجال وهي ما زالت مصممة على ولوج باب الإصلاحات بشكل أكثر إصراراً في المرحلة القادمة، تظل بمجموعها غير كافية ولذلك فإن هناك حاجة لتعزيز هذا المنحى في مختلف إدارات ومؤسسات القطاع العام حيث أن هناك قضايا ومسائل عديدة تهم المواطنين وتتطلب ترشيد الإنفاق وزيادة مردوديته الاقتصادية والاجتماعية والوطنية وزيادة واردات الخزينة وتحريك عجلة الاقتصاد وزيادة انفتاحه وتعزيز قدرته الإنتاجية والتنافسية بقطاعيه العام والخاص.

هناك بطءٌ شديدٌ في السير في عمليات التخصيص، وما زالت الأمور المتعلقة بالإصلاحات الواجب إدخالها على السياسة الصحية والتعليمية والزراعية وكذلك نظام الضمان الاجتماعي وتعويض نهاية الخدمة في القطاعين الخاص والعام تراوح مكانها دون تقدم يذكر يؤدي إلى تفعيل حركة الاقتصاد والاستثمار وإيجاد فرص العمل الجديدة.

إن الفترة القادمة على الرغم من صعوباتها وتحدياتها تحمل معها فرصاً جديدة وتتطلب منّا إدراكاً لتلك الصعوبات وتصميماً على مواجهتها وعملاً دؤوباً يسهم في تحقيق ما يتوخاه المواطنون في عمل يعزز من حركة الاقتصاد ومؤسساته وزيادة إنتاجيته وتنافسيته بما يعزز من إيجاد فرص العمل الجديدة توصلاً إلى تحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

انطلاقاً ممّا تقدم فإن علينا في وزارة المالية وجميع العاملين فيها أن نقوم بجهد استثنائي لكي تتمكن الوزارة ومن خلال عملها وخدماتها للمواطن في أن تكون بمستوى التحديات القادمة.

لائحة الإصلاحات الهيكلية لتحديث وتطوير المالية العامة

- مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة
- مشروع مكننة الجمارك
- مشروع النفقات الاجتماعية: ٢٠/٢٠
- تحديث الإدارة: مشروع مكننة مديرية المالية العامة
- تحديث إجراءات الدفع في القطاع العام
- الضريبة على القيمة المضافة
- تنمية وتدريب الطاقات البشرية
- تطوير أنظمة الموازنة والمحاسبة
- مشروع وحدة الأملاك المبنية
- الاتفاقات الثنائية (منع الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمارات)
- الضريبة على الرواتب والأجور
- وحدة كبار المكلفين
- قاعدة المكلفين المركزية

وزير المالية

فؤاد السنيورة

أعزائي قرّاء حديث المالية...

في بداية هذا العدد تتوجه لجنة تحرير حديث المالية بجزيل الشكر لجميع المهتمين بالنشرة والمطلعين عليها، لا سيما للملاحظات البناءة التي تقدموا بها في ما يتعلق بالعدد السابق من حديث المالية، ونخص بالذكر السيد جرجس غلمية، المفتش العام لدى هيئة التفتيش المركزي، والسيدة ندى بساط، والسيد علي حيدر شامي.

إن ملاحظاتكم لخير دليل على اهتمامكم بنشرتنا وقراءتكم لها؛ ونحن نأمل أن تواصلوا تقديم الملاحظات والاقتراحات البنّاءة تحسيناً وإغناءً لـ"حديث المالية".

كما و يمكنكم إرسال ملاحظاتكم على بريدنا الإلكتروني التالي:
hadithelmalia@if.org.lb.

وزارة المالية والمعهد المالي باستقبال ١١٦ موظفاً جديداً



في إطار الجهود التي تبذلها وزارة المالية لتعزيز كادرها بالعنصر الشاب وفي ظل استحداث دوائر جديدة في مديرية الواردات (دائرة قاعدة المكلفين المركزية، دائرة ضريبة الرواتب والأجور، ودائرة كبار المكلفين)، قامت الوزارة بإجراء امتحانات دخول إلى ملاكها من خلال مجلس الخدمة المدنية، لموظفين بصفة مراقبين ومحاسبين ومحتسبين بلغ عدد الناجحين فيها ١١٦. وكما جرت عليه العادة، قام المعهد المالي بتحضير برنامج تدريبي طويل تناول مواضيع عامة وأخرى متخصصة، إضافة إلى تدريب على الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الرواتب والأجور وذلك تحضيراً لاستلامهم وظائفهم.

ويقوم المتدربون بإعداد مشاريع بحث تتناول مواضيع ذات علاقة مباشرة بعملهم وذات إفادة لوزارة المالية، هدفها تحفيزهم على العمل الجماعي وتدريبهم على كتابة التقارير وتعريفهم بالمسائل التي تعني عملهم. ويشرف على هذه الأبحاث مسؤولو التدريب في المعهد. وقد تمحورت حول المواضيع التالية:

- تبيان آراء الناس بموظف وزارة المالية وبتطبيق الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الرواتب والأجور؛
- تبيان آراء الموظفين الجدد بالوظائف التي يمارسونها؛
- آثار زيادة ساعات العمل على الموظفين في القطاع العام؛
- الضريبة الموحدة على الدخل؛
- مشاريع التحديث في مديرية الشؤون العقارية وفي مديرية الجمارك العامة؛
- دور المعهد المالي في بناء قدرات الموظفين؛
- كيفية معالجة التهرب الضريبي؛
- أهداف وخصائص دائرة كبار المكلفين؛
- المشاكل المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في لبنان؛
- الحوافز الضريبية التي اقترحتها مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال".
- مواضيع أخرى تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة مع إجراء مقارنات بين لبنان وبلدان أخرى. ■

سوف تنشر حديث المالية لمحةً عن أهم هذه الأحداث في أعدادها المقبلة.

موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته

خلال السنوات الثلاث الماضية قامت وزارة المالية بتوظيف ٤٠٠ موظف جديد منهم ١٣٢ موظفاً في العام ٢٠٠٠ و٢٣٢ موظفاً في العام ٢٠٠١، و٣٧ موظفاً في العام ٢٠٠٢، و١١٦ في العام ٢٠٠٣. وحرصاً من المعهد المالي على تعريفهم بالقوانين اللبنانية التي ترعى واجبات الموظف ومسؤولياته المسلكية والجزائية والمدنية، وبالأعمال المحظورة وأنواع العقوبات، ينظم المعهد دورياً برامج تدريبية من ١٤ ساعة تهدف إلى مراجعة نظام الموظفين الحالي في ما خص أنواع وشروط التعيين والأوضاع الوظيفية للموظف. وتتناول هذه الدورات التي ترتكز على الأسلوب الناشط مواضيع عدة أهمها:

- مبادىء التعيين: شروط التعيين العامة، الشروط الخاصة بكل فئة، شروط التعيين الخاصة بوزارة المالية.
- حقوق الموظف: الحقوق المالية أي الرواتب والتعويضات والمخصصات والحقوق المعنوية أي التدرج، الترقية، الترفيع، الإجازات، إلخ.



- الأوضاع الوظيفية: الأصالة، التفويض، الإنابة، الحلول، التوكيل، النقل.
- مسؤولية الموظفين: المسؤولية المسلكية، المسؤولية الجزائية، المسؤولية المدنية.
- انتهاء الخدمة: الاستقالة، الصرف من الخدمة، الإحالة على التقاعد، حالة العزل.

وقد شارك في الدورات التي بدأت في أول شهر نيسان ٣٧ موظفاً من مديريتي الضريبة على القيمة المضافة والجمارك. ■

تعزيز الدور الرقابي: دورة ضمت المراقبين الماليين والمفتشين في ديوان المحاسبة

بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٣، أطلق المعهد المالي برنامج تدريب مكثف يتألف من ١٣٥ ساعة، مخصص للمراقبين الماليين في مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية، المسؤولين عن الرقابة على المؤسسات العامة اللبنانية ونخبة من المفتشين في ديوان المحاسبة. ويهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ معارفهم في مواضيع متعددة ذات صلة مباشرة بعملهم نذكر منها المحاسبة المالية والتحليل المالي، المعايير الدولية للمحاسبة، أصول الرقابة على المؤسسات العامة والمبادئ العملية والعلمية لعمليات التدقيق والرقابة. وبالإضافة إلى تعزيز المهارات المالية والمحاسبية لهؤلاء المراقبين من شأن هذه الدورة أن تعزز قدراتهم على رفع التقارير.

كذلك، سيتابع المتدربون ويبلغ عددهم ٢٢ مراقباً مالياً و٧ موظفين من ديوان المحاسبة، دورات في المعلوماتية (معالجة النصوص Word والجدولات Excel) واللغة الإنكليزية المتخصصة. وكان المعهد المالي قد نظّم برعاية وحضور معالي وزير المالية حفلاً لافتتاح هذه الدورة نهار الجمعة الواقع فيه ١٦ أيار ٢٠٠٣. شارك فيه رئيس ديوان المحاسبة، القاضي رشيد حطيط، إلى جانب مدير عام المالية، الأستاذ ألان بيفاني، ومدير المحاسبة العامة، الأستاذ رباح مارينى، والمدير السابق للمحاسبة العامة ومستشار وزير المالية، السيد تميم موسى وفريق المدربين. ويبيّن الجدول أدناه تفاصيل الدورات:

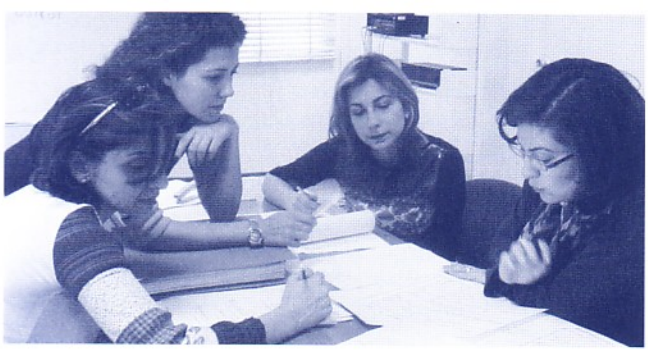
اسم الدورة	الهدف التدريبي	اسم المدرّب	الساعات
المؤسسات العامة وأصول وإجراءات الرقابة المالية عليها	تطوير المهارات الرقابية للمراقبين الماليين المسؤولين عن الرقابة على المؤسسات العامة اللبنانية؛ تعزيز المهارات المحاسبية والتحليلية للمراقبين الماليين؛ وتعزيز قدرتهم على رفع التقارير.	الأستاذ تميم موسى	١٥
المحاسبة المالية والتحليل المالي	تعريف المتدربين بالمبادئ الحسابية الأساسية وأصول التحليل المالي.	الأستاذة رانيا عويضة	٦٠
المعايير الدولية للمحاسبة: نظرة عامة	تعريف المتدربين بالمعايير الدولية للمحاسبة مع التركيز على بعض المعايير التي تعني المراقبين الماليين في عملهم.	الأستاذ وسيم شاهين	٢٠
تقنيات التدقيق	شرح طبيعة وأهداف عملية التدقيق والممارسات المعتمدة.	الأستاذ ألكسندر زغيب	٤٠

كلمة مدرّب: "دورة تنشيطية حول تنظيم التدريب لفريق عمل المعهد المالي"

شارك فريق عمل المعهد المالي في دورة تنشيطية، امتدت من ١ إلى ١٤ نيسان (١٢ ساعة) وهدفت إلى مراجعة وتطوير نظام التدريب في المعهد. أحيتها السيدة جنان غانم الدويهي وتناول المشاركون خلالها الوسائل الحديثة لتحديد الاحتياجات التدريبية وتقييم الدورات والمتابعة. كما جرى تحديد المهام التفصيلية لكل أعضاء فريق العمل وكيفية تحسين التواصل بين العاملين في المعهد.

تميزت الدورة بالتحضير المسبق للجلسات التدريبية حيث عمد كل مشارك إلى وضع الخطوات التفصيلية للنشاط الموكل إليه وإلى عرض نماذج التقييم وقائمات التدقيق وبطاقات توزيع المهام وقام بعرضها على باقي الزملاء. تناولت الجلسات أنشطة التدريب المختلفة في المعهد وبرامج التدريب على المعلوماتية والتدريب خارج لبنان وتدريس اللغات، فضلاً عن أنشطة التواصل والإعلام كالمكتبة المالية والمؤتمرات والمناسبات وحديث المالية.

تأتي هذه الحلقة التدريبية في إطار متابعة دورة سابقة عقدت في آذار العام ٢٠٠٢. وقد اعتبر المشاركون أنه على الرغم من التعب والجهد في التحضير للجلسات التدريبية، إلا أن هذه الدورة كانت مناسبة لهم للتعرف أكثر على عمل بعضهم البعض. ولقد ساعدت هذه الدورة فريق المعهد المالي على توحيد



الخطوات العملية والنماذج المعتمدة في التدريب على أنواعه والتقييم والمراسلات (الإلكترونية والورقية) وكذلك توحيد لوائح المهام ولوائح التدقيق. كما ساعدت في تحسين لائحة المراسلة الإلكترونية الخاصة بالمكتبة المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه بنتيجة هذه الدورة سوف يتم وضع "النظام الفني للتدريب في المعهد المالي" ليكون دليلاً عملياً يُقتدى به عند تنظيم البرامج والأنشطة. ■

جنان غانم الدويهي

لرسم الطابع المالي . . . أصول استيفاء

نظّم المعهد المالي ابتداءً من ٢٠٠٣/٣/١٩، دورة تدريبية حول أصول استيفاء رسم الطابع المالي شارك فيها ١٣ موظفاً من مختلف المناطق هدفت إلى تفسير قانون رسم الطابع المالي وتوحيد أصول تطبيقه وتحقّقه. امتدت الدورة على ٨ ساعات. أما أهم المواضيع التي عالجها المدرّب الأستاذ غازي رمّال، رئيس دائرة الضرائب غير المباشرة فكانت: ماهية رسم الطابع المالي، نشوء الحق بالرسم والإعفاءات، الرسم النسبي وكيفية احتساب الرسم، الرسم على صفقات الأشغال واللوازم والخدمات التي تعقدها البلديات والمؤسسات العامة، الرسم المقطوع، تأدية رسم الطابع المالي، الغرامات على رسم الطابع المالي واسترداده وأخيراً واجبات الموظف تجاه المواطنين. ■



دعوة: دورات تدريبية من نوع جديد

إنّ المعهد المالي ممثلاً بناديه الاجتماعي، يدعو الموظفين والعاملين في وزارة المالية للمشاركة في دورات تدريبية حول الإسعافات الأولية. تُعرَف هذه الدورة بمبادئ الإسعافات الأولية ويخضع فيها المشارك لـ١٤ ساعة من التدريب تتوزع على يومين في الأسبوع من الساعة الخامسة حتى الساعة السادسة والنصف. يجري التدريب مدرّب من الصليب الأحمر اللبناني.

الصليب الأحمر اللبناني

عند نهاية هذه الدورة يصبح المشارك ملمّاً بالمبادئ الأساسية للإسعافات الأولية وبكيفية التصرّف في حال وقوع حادث. تختتم الدورة بامتحان. يتمّ من بعده تسليم المشاركين إفادات رسمية من الصليب الأحمر اللبناني.

نرجو من الراغبين في المشاركة في هذه الدورة الاتصال بالمعهد المالي (الآنسة ميشلا رزق).

ملاحظة: يذكر أن الحضور إلزامي.

فريق عمل الـVAT: الاتصال عبر الـ ☎

يسعى القيّمون على مديرية الضريبة على القيمة المضافة إلى تطوير أداء الموظفين في المديرية بما يتلائم وطبيعة عملهم اليومي مع المكلفين. وقد تمّ التحضير مؤخراً لدورة تدريبية حول مهارات الاتصال عبر الهاتف. وبناءً على ذلك، اقترح المعهد المالي المدربة جنان غانم الدويهي لوضع البرنامج وتنفيذه. سبق وضع البرنامج تحديد للاحتياجات التدريبية قامت به المدربة لبعض الموظفات من خلال لقاء معهن في الدائرة، وقد عرضن لعدد من الصعوبات التي يتم مواجهتها خلال عملهن. وقد جرت هذه الدورة من ٢٩ نيسان حتى ٥ أيار ٢٠٠٣ وامتدت على تسع ساعات. شارك فيها ١١ موظفاً من دائرتي التحصيل والالتزام الضريبي التابعتين لمديرية الضريبة على القيمة المضافة، وموظفَين اثنين من دائرة الضريبة على الرواتب والأجور. هدفت



الدورة إلى تطوير مهارات المشاركين لناحية المزيد من الإصغاء والحوار مع المكلف، تفادي التعابير والجمل التي يمكن أن تولد نزاعاً مع المكلف، طرح الأسئلة الجيدة وضبط المكالمة، وضع الأولويات وخطة العمل الزمنية لإجراء الاتصالات وكيفية الإحالة إلى الدوائر الأخرى. كما هدفت إلى تعريف المشاركين على كافة الخطوات العملية في تحضير وتنفيذ ومتابعة المكالمة الهاتفية، فضلاً عن خصائص الطباع المختلفة وكيفية التعامل معها. ■

أصول المراسلات الإدارية وإعداد النصوص

بهدف تنمية مهارات المتدربين في طريقة إعداد النصوص والمراسلات الإدارية وتعريفهم بمختلف الوثائق الإدارية والنصوص القانونية، نظم المعهد المالي بالتعاون مع السيد أنطوان جبران، رئيس مصلحة المراقبة والدراسات في مجلس الخدمة المدنية، دورة تدريبية تناولت أهم المواضيع التالية: الإنشاء الإداري، الوثائق الإدارية، تصنيف النصوص القانونية، هيكلية مشروع مرسوم أو مشروع قرار، أمثلة تطبيقية حول إعداد مشاريع نصوص في شؤون وظيفية مختلفة والمستندات التي يجب ضمها إلى الملف. امتدت الدورة التي بدأت يوم الاثنين الواقع في ٢٠٠٣/٥/١٩، على ١٢ ساعة ونالت اهتمام العديد من موظفي الفئتين الثالثة والرابعة، وبلغ عدد الاستمارات التي وصلت المعهد المالي حوالي التسعين استمارة من مختلف المديريات والدوائر. ■

مديرية الجمارك والتدريب

الجمارك السورية واللبنانية: تعاون

نظمت مديرية الجمارك اللبنانية دورة تدريبية خصصت لوفد من كبار مسؤولي الجمارك السورية امتدت على خمسة أيام من ١٧ حتى ٢١ شباط وتناولت مواضيع عدة خاصة باستعمالات البيان الجمركي الموحد المعتمد عالمياً ومكننة الإجراءات الجمركية. وقد استهلت الدورة بعرض خطة الإصلاح في الجمارك اللبنانية تولاه السادة جورج عازار، مستشار جمركي، سليم بلعة، مدير مشروع مكننة وتطوير الجمارك، غسّان نصرالله، رئيس مصلحة المركز الآلي الجمركي، وتلاه عرض حول البيان الجمركي الموحد، والرموز الدولية والتقييدات والمحظورات والإعفاءات والاتفاقيات التجارية التي تهم الجمارك. وقد تخللت الدورة زيارة ميدانية لمرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي حيث تعرف الوفد السوري على طرق إدخال البيانات الجمركية ومعالجتها آلياً وعلى إجراءات الاستيراد والتصدير والمعاينة والمحاسبة. اختتمت الدورة بمناقشة عامة شملت الخطوات التي يجب اتباعها لاحقاً في ما يخص التدريب الجمركي في سوريا. تلاها حفل توزيع



شهادات على أعضاء الوفد السوري. حضره معالي وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة شدد فيه على أهمية تبادل الخبرات في هذا المجال. ■

طلاب الجامعة العربية والجمارك

على مدى ثلاثة أيام (٣، ٥، و٦ آذار)، قام فريق تدريب الجمارك المتواجد في المعهد المالي بتدريب عدد من طلاب الجامعة العربية على مختلف استخدامات البيان الجمركي الموحد. وقد نسق هذه المبادرة السيد حسن غصن، عضو المجلس الأعلى للجمارك سابقاً، بإشراف السيد نديم كنعان، رئيس فريق التدريب.

مرفأ بيروت والجمارك اللبنانية: تعاون لتحضير الحركة التجارية

بهدف تفعيل التنسيق بين إدارتي مرفأ بيروت والجمارك، شارك ٦٠ موظفاً من إدارة مرفأ بيروت في برنامج تدريبي حول "أنواع وشروط وطرق سير المعاملات الجمركية" في الفترة الممتدة من ١٩ آذار إلى ١٠ نيسان ٢٠٠٣. قام بالتدريب السيد جورج عازار، رئيس المركز الآلي الجمركي سابقاً. ومن أهم المواضيع التي تناولتها الدورة: طريقة سير المعاملات الجمركية من نقطة انطلاقها ولغاية إغلاقها مع تحديد الأدوار والصلاحيات؛ شروط تحضير البيانات الجمركية؛ أنواع البيانات من تصدير وإعادة تصدير واستيراد وترانزيت وبيانات التصفية. ومن المنتظر أن يساهم هذا التبادل والتعاون بين إدارتي الجمارك ومرفأ بيروت في تسهيل أعمال المواطنين وفي زيادة سرعة وفعالية سير المعاملات التجارية. ■

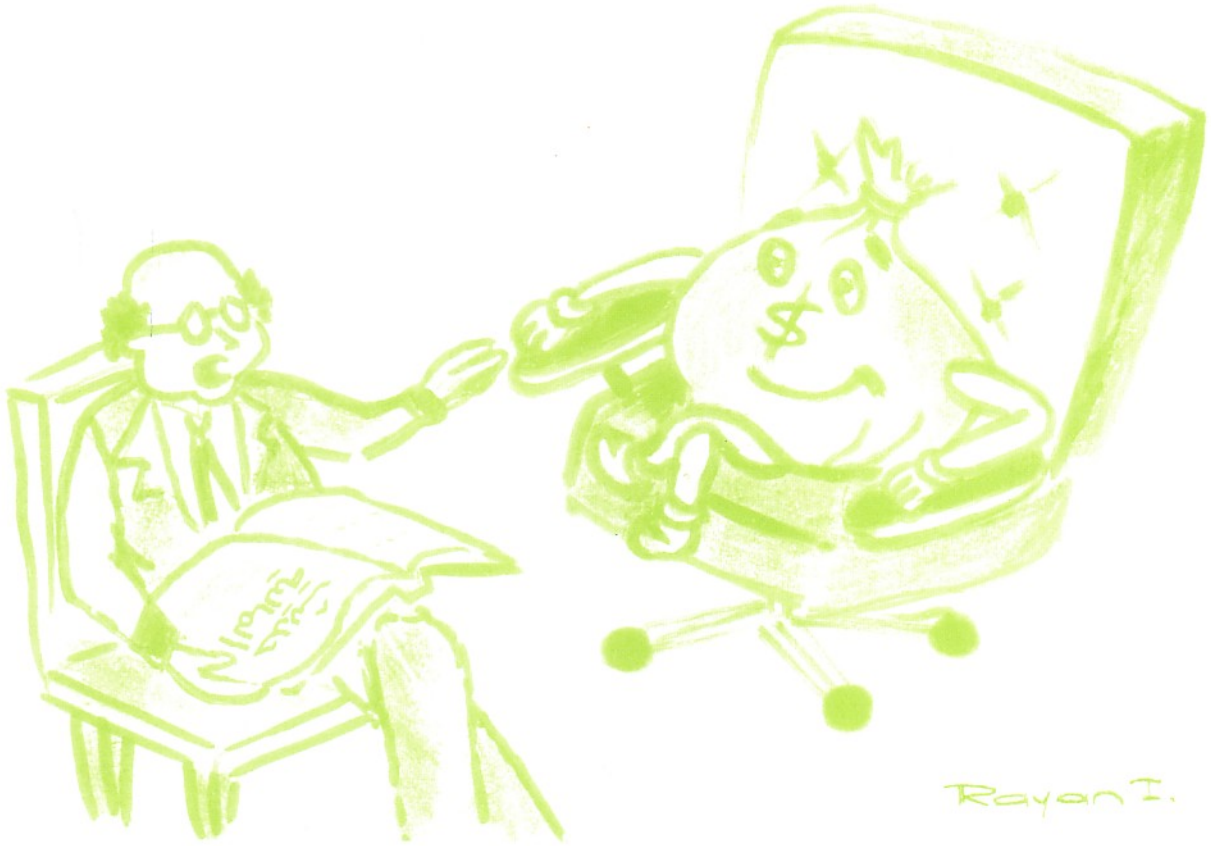
برامج اللغة للفصل الثاني من السنة بدأت

الدورات	عدد الساعات	اسم المدرّب	تاريخ بدء الدورة
مدخل إلى اللغة ٢ Introductory 2	٥٠	هلا رافع	الاثنين ١٩ أيار ٢٠٠٣
متوسط ١ Intermediate 1	٥٠	هلا رافع	الثلاثاء ٢٠ أيار ٢٠٠٣
متوسط ١ Intermediate 1	٥٠	آسيا كنعان	الأربعاء ٢١ أيار ٢٠٠٣
متقدّم ١ Advanced 1	٥٠	فاديا ساسين	الثلاثاء ٢٠ أيار ٢٠٠٣
Technical English for Finance (BL3)	٥٠	زينا بزري	الاثنين ١٩ أيار ٢٠٠٣

بهدف نشر المعرفة اللغوية بين الموظفين والعاملين في وزارة المالية في كافة الماليات والمكاتب الإقليمية التابعة لها. سيتم تنظيم دورات في اللغة الإنكليزية والفرنسية في المناطق.

التدريب على المعلوماتية: من ٢٠٠٣/١/١ لغاية ٢٠٠٣/٦/١٧

المديرية	المادة	العدد		المجموع
		الرجال	النساء	
مديرية الجمارك العامة	برامج معالجة النصوص والجداول	١٣	٠	١٣
مديرية المالية العامة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	٨	٥	١٣
	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	٥	٩	١٤
	دورة تذكيرية ببرامج معالجة النصوص والجداول	٣٣	٢٦	٥٩
	دورة تدريبية لاستخدام شبكة الإنترنت	٧	١١	١٨
	برنامج العروض التقديمية	٣	١٨	٢١
مديرية الشؤون العقارية والمساحة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	٢٢	٤	٢٦
إدارة حصر التبغ والتنباك	برامج معالجة النصوص والمجدولات	١	٩	١٠
المجموع		**٩٢**	**٨٢**	**١٧٤**



التعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت

عقد المعهد العربي للتخطيط في الكويت بالتعاون مع المعهد المالي شهادة تدريبية حول "أساليب التحليل الكمي"، في مقره في بيروت، خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران إلى ٤ تموز ٢٠٠٣. يحييها منسقون من المعهد العربي للتخطيط بالكويت. تهدف هذه الشهادة إلى تزويد المشاركين بأهم الأساليب والمؤشرات الكمية في التحليل الاقتصادي وتقييم الأداء التنموي. وتتألف هذه الشهادة التدريبية من ثلاث

Arab Planning Institute - Kuwait

حلقات تدريبية تتناول كل منها:

- "تحليل المؤشرات الاقتصادية"، وتمتد من ١٦ إلى ٢٠ حزيران ٢٠٠٣.
- "أساليب القياس الاقتصادي والتنبؤ"، وتمتد من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران ٢٠٠٣.
- "الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي" وتمتد من ٣٠ حزيران إلى ٤ تموز ٢٠٠٣.

وقد دعي للمشاركة في هذه الدورة، بالإضافة إلى موظفي وزارة المالية، خبراء واختصاصيون من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والتجارة والإحصاء المركزي ومجلس الإنماء والإعمار وبورصة بيروت ومصرف لبنان وبعض الجامعات اللبنانية.

التعاون مع مصرف لبنان

منذ ثلاثة أعوام نشأت بين المعهد المالي ومركز تدريب مصرف لبنان علاقة مميزة ساهمت في تعميق معارف موظفي وزارة المالية المشاركين في مختلف دورات التدريب التي قدمها مصرف لبنان.
وخلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٣، شارك ٢٩ موظفاً من مختلف مديريات وزارة المالية - لا سيما مديرية الخزينة والمحاسبة العامة ومديرية الجمارك وماليات مختلف المناطق - في الدورات التي نظمها مصرف لبنان والتي تناولت المواضيع التالية: تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، المهارات الإبداعية والفكرية، المؤشرات الاقتصادية والمالية، معايير المحاسبة الدولية، طرق الدفع، الإحصاءات، مقارنة الأنظمة المالية،

مصرف لبنان

وغيرها من المواضيع.
ولا بد من الإشارة إلى أن السيد محمد نافي، مدير مركز التدريب التابع لمصرف لبنان، حاضر في الدورات المخصصة للموظفين الجدد بهدف تعريفهم على مهام المصرف، وعلى علاقاته بمختلف المؤسسات العامة.

التعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية Amideast

في إطار خطة التعاون مع المعهد المالي، عرضت أمديست- لبنان على وزارة المالية اللبنانية مجموعة من منح التعليم مخصصة لدورات تدريبية في الولايات المتحدة أو منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.
وقد عمم المعهد هذه المنح طالباً من كافة موظفي الوزارة البحث عن دورات تدريبية خارج لبنان تصب في صميم عملهم واهتمامهم، ويكون من شأنها أن تعزز مهاراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم المهنية.
وقد أرسل المعهد المالي طلبات المشاركة التي وردته من الموظفين المهتمين إلى مكتب أمديست - لبنان.
تركزت هذه الطلبات حول المواضيع التالية: السياسات الضريبية والتحليل الضريبي لدى جامعة أندرو يونغ لدراسة السياسات Andrew Young School of Policy Studies؛ فن وممارسة تنمية القيادة لدى جامعة كينيدي Kennedy School of Government،

AMIDEAST أمديست

وغيرها من المواضيع التقنية.
يذكر أنه تم قبول السيد سلام عيدو، المكلف برئاسة دائرة الدراسات الضريبية في مديرية الضريبة على القيمة المضافة في الـ Duke University وسوف يلتحق بالبرنامج التدريبي ومدته ثلاثة أسابيع في الفترة من ٢٣ حزيران إلى ١٨ تموز. مبروك لزميلنا سلام.

مشروع توطين الرواتب ومعاشات التقاعد: نجاح للجميع

أصبح مشروع صرف الرواتب وكذلك معاشات التقاعد للمستحقين، بواسطة المصارف التجارية، وبعد أربعة عشر شهراً على إطلاقه من قبل وزارة المالية، أمراً واقعاً يتم تطبيقه على العاملين في إدارات الدولة كافة، وفي معظم المؤسسات والمصالح العامة وعلى جميع المتقاعدين.

إن مشروع توطين الرواتب والمعاشات هو أحد المشاريع المدرجة ضمن المخطط العام الذي يجري تنفيذه لتطوير أعمال وزارة المالية وتحديث أساليب العمل فيها، والذي يشمل مختلف أوجه العمل في مديرية المالية العامة ومديرية الشؤون العقارية والمديرية العامة للجمارك وغيرها من المديريات التابعة لوزارة المالية وذلك وفقاً لبرنامج عمل موضوع بعناية يسهم في بناء وتطوير قاعدة المعلومات اللازمة لوزارة المالية والعائدة لمختلف القطاعات الاقتصادية وهو ما سيسهم ويتيح أيضاً تنفيذ جميع المراحل الآيلة إلى تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل.

البداية:

إن هذه المشاريع التطويرية ستؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية لدى الوزارة، وتعزز قدرتها على الرقابة والمتابعة والتحليل، فضلاً عن تمكينها من تطوير وتبسيط الإجراءات الآيلة إلى خدمة المواطنين بطريقة أفضل وأسرع وأقل كلفة.

لقد بدأت وزارة المالية بالتحضير العملي لمشروع توطين الرواتب ومعاشات التقاعد في الفصل الأخير من العام ٢٠٠١. وقد استدعى هذا الأمر، بالإضافة إلى تعديل برامج الكمبيوتر وبعض إجراءات تحضير وتدقيق كشوفات الرواتب، التنسيق مع المصارف التجارية، ومع مصرف لبنان، ومع مختلف إدارات الدولة والمؤسسات العامة.

في ضوء ذلك الإعداد بدأت وزارة المالية بتنفيذ هذا المشروع ابتداءً من مطلع شهر آذار ٢٠٠٢. وقد بوشر بتطبيقه بدايةً في وزارة المالية فقط ولمدة شهرين



متتالين، جرى خلالهما دراسة وتقييم هذه التجربة وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

التطبيق في الإدارات العامة

بعد انتهاء فترة التجربة والتأكد من نجاحها، بدأت وزارة المالية بتطبيق المشروع بشكل تدريجي في باقي الإدارات وفقاً لبرنامج عمل تم وضعه على أساس أن يتم الانتهاء من تطبيقه كاملاً مع نهاية العام ٢٠٠٢. وقد تم الالتزام بهذا الموعد حسب الخطة الموضوعة باستثناء بعض المناطق التربوية في وزارة التربية التي من المفترض أن يشملها البرنامج خلال الشهرين القادمين وعندها يصبح عدد الموظفين المستفيدين من مشروع توطين الرواتب في القطاعات المدنية يناهز الخمسين ألف مستفيد.

التطبيق في الأسلاك العسكرية

كذلك وخلال تطبيق المراحل الأولى لمشروع توطين الرواتب بادرت وزارة المالية إلى التنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومع باقي الأجهزة الأمنية للمباشرة بتنفيذه لديها. وقد كان للتجاوب الإيجابي والعملي لهذه الجهات أثره الفعّال في تطبيق البرنامج خلال فترة قياسية وبفعالية ودقة عالية جداً. بذلك أصبح عدد المستفيدين من هذا المشروع في هذه الأسلاك ما يزيد عن ستين ألفاً.

التطبيق في المؤسسات العامة

كذلك، وخلال نفس الفترة جرت المباشرة بتوطين الرواتب في المؤسسات والمصالح العامة وذلك بعد إصدار رئاسة مجلس الوزراء تعميماً (رقم ١٧ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨) حدد نهاية العام ٢٠٠٢ موعداً نهائياً للتنفيذ.

وقد التزمت معظم المؤسسات والمصالح العامة بمضمون هذا التعميم وتعذر على عدد قليل منها تنفيذه في الموعد المحدد لأسباب فنية أو إدارية تم تذليلها لاحقاً.

تسهيل أمور المتقاعدين

من جانب آخر فقد تم الانتهاء أيضاً من توطين معاشات التقاعد في المصارف بنهاية شهر تموز ٢٠٠٢. وتم الاستغناء عن صناديق صرف معاشات التقاعد التي كانت منتشرة في كافة المناطق اللبنانية. وبذلك نجحت الوزارة في تجنيب المتقاعدين مشقة الذهاب والتجمع أمام صناديق الدفع في وزارة المالية وتكبد معاناة ومشقة الزحمة والانتظار الذي كانوا يتعرضون له في بداية كل شهر. وهكذا تم توطين جميع ملفات التقاعد التي ناهز عددها ٤٥ ملفاً بينما يبلغ عدد المستفيدين من معاشات التقاعد التي تم توطينها في المصارف ما يزيد عن ثلاثة أضعاف هذا العدد. ◄ ◄ ◄

لماذا توطين الرواتب والمعاشات؟

إن النظام الذي اعتمدته وزارة المالية لصرف رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد في المصارف التجارية هو نظام مطبّق في عدد كبير من دول العالم، وخاصة في الدول المتقدمة اقتصادياً، ويؤدي تطبيقه إلى توفير عدد من المزايا والحسنات نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

١- تخفيض المخاطر الناجمة عن نقل الأموال وحفظها وتبادلها.

٢- تسهيل وتسريع إصدار جداول الرواتب، وإجراءات تحويلها بحيث يتم تحويلها إلكترونياً.

٣- تخفيض الحجم الهائل للأعمال المكتبية والورقية التي كانت تتم شهرياً في الإدارات ووزارة المالية ومصرف لبنان.

٤- تخفيف عبء قبض الرواتب على الموظفين وعلى المتقاعدين بشكل خاص وما يرافقه من انتقال وانتظار وغيرها من الأعباء.

٥- إتاحة المجال أمام الموظفين والمتقاعدين للاستفادة من البرامج والخدمات والتسهيلات الائتمانية التي تتيحها المصارف التجارية للموظفين والمتقاعدين بضمان رواتبهم عندما تكون رواتبهم أو أجورهم أو معاشاتهم التقاعدية موطّنة في تلك المصارف.

٦- إتاحة المجال أمام مختلف المؤسسات العامة والخاصة لتسهيل إجراءات جباية الرسوم والخدمات بواسطة المصارف التجارية وبالتالي تسريع وتخفيض تكلفة الجباية.

إن ما تم تنفيذه حتى الآن يمثل المرحلة الأولى من مشروع توطين الرواتب والمعاشات، وسيتبعه لاحقاً عدة مراحل ستشمل بالإضافة إلى تحديث برامج المعلوماتية وتطوير قاعدة المعلومات الخاصة بالموظفين والمتقاعدين، مكننة جميع أنواع المدفوعات التي يتم صرفها لهم بما فيها البدلات وغيرها من التعويضات كافة. ■

عوني بلطجي، مستشار وزير المالية

"الإدارة المالية والشفافية في الهيئات الأهلية اللبنانية"

نظمت المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، وهي أحد أقسام جمعية الشبان المسيحية في لبنان، في ٢٠٠٣/٥/٢٧، وبالتعاون مع المعهد المالي ورشة عمل حول: "الإدارة المالية والشفافية في الهيئات الأهلية اللبنانية" في المعهد المالي. افتتحها وزير المالية بحضور النائب ناظم الخوري، ومديرة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية - أمديست، السيدة بربرا بتلوني، ورئيس المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، السيد غسان صياح. وأتت هذه الورشة ضمن برنامج تعزيز الإدارة المالية في الهيئات الأهلية العاملة على النطاق المحلي الذي أطلقته المؤسسة بدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية - أمديست. توزعت الورشة على ثلاث جلسات عالجت المواضيع التالية: الإجراءات المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية والمحاسبة في الهيئات الأهلية، والموجبات الضريبية للهيئات الأهلية (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل للموظفين، ضريبة الأملاك المبنية، ورسم الانتقال).



حضر هذه الورشة ٥٠ مشاركاً من أعضاء مجالس إدارة ومدراء تنفيذيين وموظفين مختصين في ٢٣ هيئة أهلية عاملة في لبنان. ■

وزارة المالية والإصلاح في هيكلية النظام الضريبي

جرياً على عادته في إطلاع كبار موظفي وزارة المالية على المستجدات والحوار معهم بشأنها، عالج معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، في المعهد المالي، في ٢٠٠٣/٥/٢، موضوع الإصلاح في هيكلية النظام الضريبي في وزارة المالية خلال اجتماع حضره مدير الواردات، السيّد وليد الخطيب، ورئيس فريق الضريبة على القيمة المضافة، السيّد شوقي حمد ورؤساء الماليات والمدراء ورؤساء الدوائر.

تطرق المحاضرون إلى الإصلاحات التي تم إنجازها حتى تاريخه والإصلاحات الجارية حالياً وتلك المنوي إدخالها مستقبلاً بغية الوصول إلى وزارة حديثة ومتطورة الأداء.

وقد تم عرض لمخطط الإصلاح في مديرية الواردات الذي يرتكز على التطوير في السياسات الضريبية، والتحديث في القوانين الضريبية وتحديث الإدارة الضريبية مروراً بمرحلة انتقالية تتمثل بإنشاء دائرة الضريبة على الرواتب والأجور، ودائرة قاعدة المكلفين المركزية ودائرة كبار المكلفين التي تم التعريف بها بشكل مطول نظراً لأهمية شريحة المكلفين الذين ينتمون إليها. فعلى الرغم من أنهم يشكلون نسبة ٧٪ فقط من مجموع المكلفين بضرائب الدخل على الأرباح، فإنهم يدفعون حوالي ٨٨٪ من مجموع هذه الضرائب. ■

"الحكومة الإلكترونية، الواقع والتحديات"



شاركت وزارة المالية، ممثلة بمنسقة مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة، السيدة رغدة جابر، في ندوة "الحكومة الإلكترونية، الواقع والتحديات" المنعقدة برعاية بلدية مسقط، سلطنة عمان، وبالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن، وذلك من ١٠ إلى ١٢ أيار الماضي.

تميزت هذه الندوة بكثافة ونوعية المشاركين حيث حضر ٣٤٠ باحثاً ومشاركاً من ١٥ دولة، وعرضت ٢٥ ورقة عمل. وقد قدمت السيدة رغدة جابر، بالنيابة عن فريق المشروع بحثاً بعنوان: الحكومة الإلكترونية، النظريات وواقع التطبيق. ينطلق البحث من تجربة مشروع السجل العقاري في لبنان في المكننة وتحديث الخدمات ليستخلص بعض التوصيات الواجب الأخذ بها في ما خص تطبيق المشاريع المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، نوجز أهمها:

١- ضرورة التركيز في تعريف الحكومة الإلكترونية على أهمية تبسيط الإجراءات وتقصير المهل الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملات بدلاً من التركيز المبالغ به على التعامل عن بعد (من شبكة الإنترنت وخلافه). ذلك أن الهدف الأساسي للمكننة يجب أن يكون حفظ كرامة المواطن بتوفير السهولة والسرعة في إنجاز معاملاته، سواء كان ذلك بالاتصال عن بعد أو بالانتقال إلى دوائر الدولة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة استخدام وسائل الاتصال عن بعد، من إنترنت وخلافه، لا تتعدى الـ١٠٪ من مجمل المواطنين في أكثر دول المنطقة استخداماً لهذه الوسائل (لبنان والإمارات العربية المتحدة)، نجد أن علينا التأكيد على أولوية تحسين الخدمات للمواطنين الذين يتعاملون مع دوائر الدولة مباشرة وليس فقط على الذين يتعاملون عن بعد.

٢- التشديد على أن الإصلاح القانوني، على أهميته للحكومة الإلكترونية، يجب أن لا يشكل نقطة بداية أو شرطاً من شروط الشروع بتطبيق المكننة. ذلك أن الروزنامة التشريعية غالباً ما ترتبط بالدورة الانتخابية، ذات الاعتبارات السياسية، بينما ترتبط روزنامة مشاريع المكننة بالحاجة إلى توفير الخدمات الإلكترونية بالسرعة القصوى للبدء بقطف ثمار الاستثمارات من شفافية وسرعة في الإنجاز. كما أنه من الصعب جداً تشريع ما ليس ملموساً ومنجزاً. وفي هذا الإطار، تنصح الباحثة من منطلق التجربة اللبنانية باعتماد أحد الأطر التشريعية المعتمدة دولياً لا سيما في البلدان المتقدمة في هذا المضمار مثل الاتحاد الأوروبي، أو الأمم المتحدة، على أن يجري تطوير هذه الأطر وتفصيلها وفقاً لنمط يوازي التقدم المحقق في مكننة المعاملات الإدارية، لكي يأتي هذا التفصيل واضحاً وملائماً لخصوصيات الحكومة المعنية.

٣- التشديد على أهمية التواصل مع الإدارات المعنية بالمكننة، والتبادل الدائم للمعلومات، لكي تصبح مسألة تبني المنجزات الإلكترونية سهلة وممكنة. وفي هذا الإطار، شددت ورقة البحث على إيلاء مسألة تبنّي الإدارات العامة، بجميع مستوياتها، مبدأ التعامل الإلكتروني الأهمية القصوى لما لذلك من تبعات على التنمية المستدامة. وانطلاقاً من التجربة اللبنانية، ينصح البحث باعتماد عدة استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف مثل جعل برنامج التدريب من صلب مشاريع المكننة، والعمل على استخدام مراحل التدقيق وقبول الناتج الإلكتروني لتعريف الموظفين بالمكننة، إضافة إلى الاستعانة بمختلف مستويات الموظفين في مهام مراجعة تصاميم البرامج وتجربتها، وغيرها من المهمات. كما أشارت ورقة العمل إلى أهمية التواصل مع جميع مستويات الموظفين من خلال جلسات عمل تشترك فيها مجموعات صغيرة من كل المستويات الوظيفية، وإلى أهمية الدعم والمساندة التي يوفرها المسؤولون في المستويات التنفيذية لدفع عجلة المكننة وتحقيق الالتزام بها. يذكر أنه في ما خص التجربة اللبنانية، شكل دعم معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، ومتابعته الوثيقة لتقدم العمل في المشروع، رافعة أساسية استند إليها فريق عمل المشروع في جميع مراحله.

أخيراً، شكلت ندوة "الحكومة الإلكترونية، الواقع والتحديات" فرصة لعرض تجربة لبنان في ما يتعلق بأحد مشاريع التحديث التي تقوم بها وزارة المالية منذ العام ١٩٩٦، ألا وهو مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة.

وقد لاقى البحث الذي عرضته السيدة جابر، ترحيباً كبيراً من قبل أوساط المؤتمر حيث اعتبره المشاركون واحداً من أفضل ثلاث مساهمات في المؤتمر ككل. وقد أجرى تلفزيون عمان مقابلة مع السيدة جابر حول البحث وتجربة وزارة المالية اللبنانية في تطبيق الحكومة الإلكترونية في لبنان. ■

رغدة جابر
منسقة مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة

تسهيل المعاملات الخاصة بالضريبة على الرواتب والأجور

في خطوة تمهيدية لتسهيل المعاملات الخاصة بالتصريح عن ضريبة الدخل على الرواتب والأجور وتأديتها من قبل مؤسسات القطاع الخاص، وتحسيناً للعلاقة مع المكلفين المعنيين بهذه الضريبة، انعقدت في المعهد المالي، في٣١ آذار ٢٠٠٣، حلقة نقاش حول هذه الضريبة شارك فيه مدير المالية العام الأستاذ ألان بيفاني، ومدير الواردات السيد وليد الخطيب إلى جانب رؤوساء الماليات وبعض رؤساء النقابات المهنية وممثلين عن جمعيات التجار وغرف التجارة والصناعة والزراعة بالإضافة إلى الصحافة المختصة (٧٦ مشاركاً).

تخلل هذا اللقاء كلمة للسيد بيفاني أكد فيها على أن العملية الجديدة لتسجيل ضريبة الرواتب والأجور والتصريح عنها تأتي من ضمن التطوير الإداري وإعادة التنظيم الخاصة بهذه الضريبة مع التأكيد أنها لا تشكل ضريبة جديدة. وقد شرح السيد بيفاني كافة الخطوات التي تقوم بها الوزارة في إطار تطوير أداء الإدارة لناحية استكمال قاعدة المعلومات حول القطاع الخاص وضبط التهرب من الضريبة وتطوير أساليب التصريح والتحصيل والاستعانة بالقطاع المصرفي لتأدية الضريبة، وتحسين التواصل مع الإدارات العامة المعنية بالرواتب والأجور لا سيما إدارة الضمان الاجتماعي، وتدريب وتأهيل الموظفين على استعمال قواعد المعلومات وإدارة هذه الضريبة، مع التشديد على تأمين سهولة التعاطي مع المكلفين والتواصل مع المؤسسات الخاصة، ووضع جميع الأطر التي تحتاجها الإدارة المالية للقيام بمهامها بفعالية سعياً إلى تحقيق الالتزام الضريبي الكامل، على أن تصبح عملية التصريح والتكليف والدفع سهلة وواضحة للجميع.

تلا كلمة المدير العام عرض شرائح إلكترونية Powerpoint تولته رئيسة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور، السيدة باسمة أنطونيوس، عرّفت فيه بمشروع تنظيم الضريبة على الرواتب والأجور الذي يتمثل بإعادة تنظيم ومكننة إجراءات الضريبة الحالية، كما عرضت نتائجه المتوقعة، وشرحت كافة التفاصيل الإجرائية المتعلقة بكيفية تسجيل المستَخدمين والنماذج المستعملة في هذه المرحلة (ر٣ و ر١-٣). كما عرضت إجراءات التصريح الشخصي والنماذج المستعملة (ر٨) مشيرة إلى مهل التسجيل الجديدة لكافة المؤسسات والتي وضعت وفقاً لعدد المستَخدَمين والأجراء فيها. وأخيراً اختتم اللقاء بمجموعة من الأسئلة



طرحها المشاركون وأجاب عليها كل من السيدة أنطونيوس والسيد بيفاني. ■

شعارنا الجديد:
التصريح بواسطة البريد، الدفع بواسطة المصارف

مهل التسجيل	
الشهر	عدد المستخدمين والأجراء لدى صاحب العمل
أيار	١٠ أشخاص وأكثر
تموز	بين ٥ و ٩ أشخاص
أيلول	٣ و ٤ أشخاص
تشرين الثاني	شخصين
كانون الأول	شخصاً واحداً

ورد في العدد السابق من حديث المالية خطأ في نسب احتساب ضريبة الدخل على الرواتب والأجور وفي مقادير التنزيل العائلي، فإليكم الأرقام والنسب الصحيحة:

تحتسب ضريبة الدخل على الرواتب والأجور على أساس المعدلات الضريبية التالية:

- ٢٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي لا يتجاوز ٦ ملايين ل.ل.
- ٤٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٦ ملايين ل.ل. ولا يتجاوز ١٥ مليون ل.ل.
- ٧٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ١٥ مليون ل.ل. ولا يتجاوز ٣٠ مليون ل.ل.
- ١١ ٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٣٠ مليون ل.ل. ولا يتجاوز ٦٠ مليون ل.ل.
- ١٥٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن٦٠ مليون ل.ل. ولا يتجاوز ١٢٠ مليون ل.ل.
- ٢٠٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ١٢٠ مليون ل.ل.

الوضع العائلي	مقدار التنزيل العائلي
للمكلف العازب أو للمكلفة العازبة	٧,٥٠٠,٠٠٠ل.ل.
للمكلف المتزوج وزوجته تعمل وهما دون أولاد	
للمكلفة المتزوجة وزوجها يعمل وهما دون أولاد	
يضاف إلى هذا المبلغ	
للزوجة إذا كانت لا تعمل	٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.
عن كل ولد شرعي لا يزال على عاتق المكلف(٤) على ألا يتعدى عدد الأولاد الخمسة	٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

آخر أرقام الـ VAT مقارنة بين أيار ٢٠٠٢ و أيار ٢٠٠٣

	لغاية ٣١ أيار ٢٠٠٢	لغاية ٣١ أيار ٢٠٠٣	نسبة الزيادة
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين والمقبولين	٧٩٢٣	١٠١٠٢	٪ ٢٧,٥
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين إلزامياً	٦٦٢٣	٨٠٦٩	٪ ٢١,٨
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين اختيارياً	١٣٠٠	٢٠٣٣	٪ ٥٦,٤
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين حسب المناطق:			
بيروت	٣٠٢٤	٣٦٥١	٪ ٢٠,٧
جبل لبنان	٣٨٤٦	٤٩٤٤	٪ ٢٨,٥
البقاع	٢٨٩	٤١٢	٪ ٤٢,٦
الجنوب	٣٢٠	٤٣٦	٪ ٣٦,٣
النبطية	٦٣	١٠٥	٪ ٦٦,٧
الشمال	٣٨١	٥٥٤	٪ ٤٥,٤
المجموع	٩٧٢٣	١٠١٠٢	٪ ٢٧,٥
عدد زائري موقع الإنترنت	١٣٨٥٨	١٩٣٣٧	٪ ٣٩,٥

مركز جديد لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة

افتتحت وزارة المالية في الخامس من شهر أيار الماضي مركزاً جديداً لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة في منطقة المصنع الحدودية. وأتت هذه الخطوة تكملة لخطوة سبق أن تمت في مطار بيروت الدولي. وتتولى شركة Global Refund تنفيذ عملية استرداد هذه الضريبة لصالح السواح الذين يغادرون الأراضي اللبنانية.



أما شروط استرداد الضريبة للسواح الذين يغادرون لبنان برّاً عبر منطقة المصنع الحدودية فهي التالية:

* وجوب الدخول إلى لبنان والخروج منه بواسطة جواز سفر.
* إرفاق الفاتورة الصادرة عن المتجر بالشيك الصادر عن شركة Global Refund.
* ختم إدارة الجمارك اللبنانية عند نقطة المصنع الحدودية لشيك Global Refund بعد التحقق من البضائع والتأكد من مطابقتها لشروط الاسترداد.



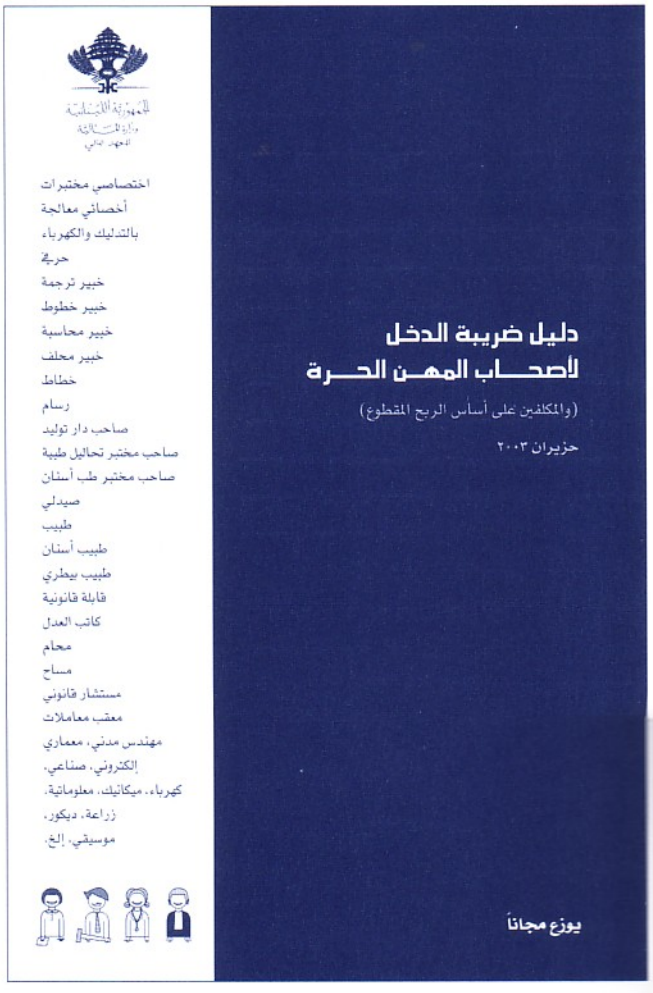
في حال استوفى طلب الاسترداد كافة الشروط الواردة أعلاه، يتم تحويل قيمة الاسترداد عبر بطاقة الائتمان إلى حساب السائح أو بموجب شيك مصرفي يرسل إلى العنوان الذي حدده السائح في الطلب وذلك ضمن مهلة أقصاها ٣٥ يوماً من تاريخ تقديمه للطلب. ■

ماريّا نلبنديان،
رئيسة دائرة الاسترداد

هل تعلم؟

أن مديرية الجمارك تلعب دوراً هاماً في تحصيل الضريبة على القيمة المضافة سيما وأنها تجبي ما يعادل نسبة ٧٥٪ من هذه الضريبة.

دليل المهن الحرة



في إطار التعاون بين وزارة المالية ممثلةً بالمعهد المالي ومنظمة أمديست-لبنان (AMIDEAST)، وإدراكاً منها بأن العلاقة السليمة بين الدولة والمواطن يجب أن تتسم بالوضوح والشفافية وأن تسودها الثقة والاحترام المتبادل، تم إعداد دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" وهو الدليل الثاني ضمن سلسلة أدلة المواطن التي يعدها المعهد المالي والتي تُوزع مجاناً في كافة دوائر وزارة المالية وبعض الإدارات العامة والمكتبات العامة. يأتي دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" بعد إصدار دليل المواطن حول "أصول وإجراءات إنجاز معاملات رسم الانتقال". ليجيب على تساؤلات المواطنين بأسلوب سهل ومبسط وذلك بهدف:

- توضيح علاقة المواطن مع إدارة الضرائب المعنية بتطبيق قانون ضريبة الدخل.
- تسهيل إنجاز معاملاته الضريبية بنفسه في ما لو اختار ذلك.
- تبسيط مراجعاته لدى إدارة الضرائب ضناً بوقته ومنعاً لتعرضه لأية غرامة أو عقوبة.

إلى من يتوجه هذا الدليل؟

يتوجه هذا الدليل إلى كل صاحب مهنة حرة سواء انتسب إلى نقابة أم لم ينتسب، وإلى خريجي الجامعات الذين يستعدون للانضمام إلى القوى العاملة، بهدف توعيتهم على حقوقهم وواجباتهم في ما يخص التصريح عن ضريبة الدخل وطرق احتسابها، ومهل وإجراءات دفعها، والغرامات المترتبة عن عدم تسديدها، إلى جانب تقديم معلومات عن أصول الاعتراض وغيرها، وذلك من خلال نشرة موثوقة تزودهم بما يحتاجونه من معلومات بشكل سهل ومبسط.


١. الى من يتوجه هذا الدليل؟

لماذا هذا الدليل؟

إن توضيح إجراءات التعامل مع إدارة ضريبة الدخل من شأنه أن يشجع أصحاب المهن الحرة (أي المكلفين) على التقدم بتصاريحهم من دون الحاجة إلى اللجوء إلى طرف ثالث إذ هم رغبوا في ذلك، وأن يساعدهم على الالتزام بالقوانين وإتمام معاملاتهم بسرعة وفعالية أكبر وكلفة أقل. وهو الهدف التي تسعى إليه وزارة المالية من ضمن جهودها لتعزيز الشفافية في الدوائر المعنية عن طريق تعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم. ■

شربل شدراوي
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

اطلبوا هذا الدليل من المعهد المالي.


٢. ما هي المداخيل التي تخضع لضريبة الدخل؟


كيف يعرف المكلف ما هو مقدار التنزيل العائلي؟

المعهد المالي في مبادرة للحفاظ على البيئة

لقد أظهر استفتاء أجرته مجلة "البيئة والتنمية" منذ سنتين تقريباً أن ما لا يقل عن ٨٥٪ من اللبنانيين يجمعون على أن بيئتهم في خطر، وأنه لا بد لكل فرد من القيام بعمل ما للحد من التردي البيئي الحاصل. ويمكن الجزم بأن قرارت صعبة اتخذت وكان لها مردود إيجابي على صعد بيئية عديدة، نذكر منها:

- قرار وقف السيارات العاملة على المازوت وقرار منع البنزين بالرصاص اللذان كان لهما أثراً في تحسين هواء العاصمة إلى حد ما، وفقاً لمقارنة نوعية الهواء التي أجراها فريق من الباحثين الجامعيين قبل وبعد صدور القرارين والتي تظهر نتائج أولية مشجعة جداً.
- قرار وقف الكسارات والمرامل، وإن كان لا يطبق بشكل كامل، إنما ساهم في كبح سرعة تآكل جبالنا ويبقى الكثير من العمل لجعل هذا القرار عملي ومنطقي.

غير أن الحفاظ على البيئة لا يكون فقط بقرارت حكومية تتخذ على صعيد الوطن كافة إنما يكون أيضاً بمبادرات يتخذها المواطنون. فقد أثبتت تجارب عديدة في القرى والمدن بأن الفرد إن نوى يمكنه القيام بأعمال جبارة تحافظ على البيئة. وأذكر في هذا الإطار تجربتين ناجحتين في قريتي "بشري" و"عرب صليم" لفرز النفايات المنزلية الصلبة وسحب منها ما يمكن تدويره وإعادة استعماله. لقد بدأ المشروعان في القريتين واستمرا مدة سنتين أو ثلاث ثم توقفا مرحلياً لأن المشاركة الأهلية ازدادت لدرجة أن تجهيزات المشروعان المبدئية لم تعد تحتمل هذا الكم وكان لابد من طلب العون من أصحاب الاختصاص لمتابعة ناجحة. وتكمن العبرة هنا في الإرادة الشعبية بالمشاركة العارمة من أجل بيئة أفضل.

من هذا المنطلق تقوم تجربة فريدة في المعهد المالي لتدوير الورق الناتج من الاستهلاك المكتبي ونأمل توسيع التجربة لتشمل أقسام أكثر في وزارة المالية بحيث يكون الهدف أن تدوّر وزارة المالية ٨٠٪ من استهلاكها الورقي.

إن الهدف صعب لكنه ليس مستحيل التحقيق.



إن العوامل المطلوبة لنجاح هكذا مشروع هي المشاركة البنّاءة لموظفي الوزارة. وتأمين منفذ تدويري لهذا الكم من الأوراق. الأمر المتوفر عبر قناتين: الأولى، معمل تدوير الورق والكرتون في الشويفات، غير أن كلفة النقل قد تكون عاملاً سلبياً في حال لم يتم جمع كمية كافية تبرر كلفة النقل. أما القناة الثانية فهي تقوم على تخمير هذه الأوراق مع النفايات العضوية لتحويلها إلى سماد زراعي. وهذه الوسيلة الأخيرة تشكل المنفذ التدويري الذي يعتمده المعهد المالي. و هنا تجدر الإشارة إلى أن النتائج مشجعة جداً.

قد يسأل البعض ما الجدوى من تدوير الورق؟

سؤال منطقي يجاب عليه بالتالي:
ما زلنا في لبنان نعتمد تقنية المطامر للتخلص من نفاياتنا وكل طن من الورق المرسل إلى المطمر يشغل ما لا يقل عن ٢،٥ متر مكعب؛ فنحن بالتالي نخسر مواد أولية (الورق) يمكن الاستفادة منها ونخسر أيضاً مساحة طمر يمكن الاستفادة منها لطمر العوادم كالأحذية والقماشيات وغيرها من النفايات. أضف إلى ذلك أن تدوير طن واحد من الورق يغنينا عن قطع ١٧ شجرة لإنتاج طن مماثل كما يوفر ٢١٤٦٠ ليتراً من المياه العذبة المستعملة، ناهيك عن توفير في الطاقة الإنتاجية تتعدى كلفة إنتاج طن من الزجاج أو الحديد.

البيئة الأفضل مسؤوليتنا جميعاً، وقد تم وضع الحجر الأساس لبدء حملة تدوير الورق في وزارة المالية اللبنانية. فلتتضافر جهودنا ولنجعل من هذه التجربة تجربةً ناجحةً يحتذى بها وتكون عنواناً لإدارة عامة حضارية تكون سبّاقة في هذا المجال.

من يعلم؟ قد تتفشى عدواها إلى وزارات أخرى وربما مدارس وجامعات ومكاتب القطاع الخاص: أوليس المستقبل هو ملك الذين يؤمنون بجمال الأحلام ؟؟؟ ■

زياد أبي شاكر
مهندس موارد بيولوجية

هل تعلم؟

١- أن تدوير طن واحد من الورق يغنينا عن قطع ١٧ شجرة.
٢- أن طن الورق المرسل إلى المطمر يشغل ٢،٥ م٣.
٣- أن تدوير طن واحد من الورق يوفر ٢١٤٦٠ ليتراً من المياه العذبة.

حملة تدوير الورق

فلنعمل جميعاً من أجل بيئة أفضل ووطن أجمل.
لمزيد من التفاصيل حول كيفية التحاق إداراتكم بمشروع تدوير الورق، الرجاء مراجعة الآنسة زينة مسك:
☎ ٠١/ ٤٢٥١٤٩ - ٤٢٥١٤٨
✉ z.misk@if.org.lb

الموازنة في أنظمتها الجديدة

إن القانون الفرنسي الجديد للموازنة المعروف بالـ **LOLF (Loi Organique Relative aux Lois de Finances)** والصادر بتاريخ ١ آب ٢٠٠١ هو ثمرة مبادرة اتخذها البرلمان الفرنسي بهدف إصلاح مرسوم العام ١٩٥٩ الخاص بتحضير الموازنة العامة. وتهدف هذه الخطوة اللافتة إلى تحديث قانون الموازنة الفرنسي وتفعيل الأداء المالي للدولة وذلك بصورة تدريجية. ويتلخص هدف القانون الجديد بالتحول من موازنات الاعتمادات بحسب نوع النفقة إلى موازنات البرامج فيستبدل بذلك ٨٤٨ باب نفقة في قانون الموازنة القديم بـ١٥٠ برنامج توزع على مختلف الوزارات في القانون الجديد. وتعمل الإدارة المالية الفرنسية جاهدةً على تطبيق هذا القانون بحلول العام ٢٠٠٦.

من شأن هذا القانون أن يسهم في تحسين تطبيق السياسات العامة للدولة الفرنسية من خلال منح "الإدارة" صلاحيات أوسع مقابل التزامها بتحقيق أهداف محددة مسبقاً. ويشكل هذا الإصلاح نقطة ارتكاز في إطار إصلاح الدولة الفرنسية ككل. ■



البرلمان اللبناني يستضيف حلقة حوار حول قانون الموازنة الفرنسي الجديد

في إطار تحول العالم إلى أنظمة اقتصادية مالية جديدة أبرزها الانتقال من موازنة الاعتمادات إلى موازنات البرامج أو الأداء، وتماشياً مع الجهود التي يبذلها لبنان لإعادة هيكلة اقتصاده وتفعيل أداء القطاع الحكومي فيه، نظم المعهد المالي بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٦، بالتعاون مع لجنة المال والموازنة في البرلمان اللبناني ومديرية المحاسبة العامة في وزارة المال الفرنسية، حلقة حوار حول "القانون الفرنسي الجديد للموازنة"، أحياها نائب مدير عام المحاسبة العامة الفرنسية وأحد المشاركين البارزين في وضع القانون الفرنسي الجديد للموازنة، السيد جان باتيست جيله.

هدفت الحلقة إلى التعريف بمشروع إصلاح قانون الموازنة الفرنسي، مروراً بكافة مراحله، كما استعرضت التجربة التي تتم حالياً بهدف البحث عن فرص تطبيقها في لبنان. افتتح حلقة الحوار هذه رئيس لجنة المال والموازنة، النائب سمير عازار، ووزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، وحضرها ما يقارب ٧٥ مشاركاً من وزراء ونواب وكبار المسؤولين في الهيئات الرقابية والإدارات العامة ونخبة من خبراء الاقتصاد والمال والصحافة الاقتصادية.

استهلت الجلسة بكلمة ترحيب ألقاها النائب عازار، تطرق فيها إلى أهمية تطوير قانون الموازنة وهو من صلب اهتمام المجلس النيابي، مشدداً على ضرورة خضوع المالية العامة لمعايير الكفاءة والأداء والإنتاجية تماثلاً مع القطاع الخاص. تلتها كلمة لوزير المالية شدد فيها على أهمية الاتجاهات الحديثة في تحديث نظم الموازنات العامة والتحول نحو أنماط جديدة في إدارته، كما فعلت دول عديدة ومنها فرنسا.

أما السيد جان باتيست جيليه فاستهل عرضه بوصف المراحل التي مر بها القانون الفرنسي الجديد للموازنة، بدءً من خصائص المرسوم الصادر عام ١٩٥٩ والذي تطبق، وفقاً لأحكامه، قوانين الموازنات الحالية في فرنسا، مقدماً لمحة تاريخية عن تطور قانون الموازنة منذ قيام الجمهورية الخامسة وصولاً إلى يومنا هذا.

من ثم عرض السيد جيليه الخطوات التي قامت بها فرنسا لإصلاح قوانين الموازنات العامة خلال العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، والتي هي الآن في طور التطبيق حيث تم التركيز على إصلاح النظام المالي بتعديل المرسوم الصادر عام ١٩٥٩، وظهرت حركة مؤيدة للإصلاح، دعمها التوافق القائم بين مجلسي النواب والشيوخ من جهة والحكومة من جهة أخرى.

بعدها، تحدث السيد جيليه عن كيفية استفادة الفرنسيين من خبرات الدول التي كانت سباقة بتحديث قوانين موازنتها وعن الصعوبات التي تم تجاوزها، علماً أن قانون الموازنة بشكل، بحد ذاته، أداة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وللإصلاح المالي والإداري. ومن ثم عرض السيد جيليه بشكل مفصّل لخصائص وأهداف القانون الفرنسي الجديد واختتمت الحلقة بأسئلة وحوار مع الحضور. ■



خصائص وأهداف القانون الفرنسي الجديد للموازنة:

١- إصلاح الإدارة العامة من خلال:

- جعل الموازنات محددة بأهداف ونتائج:
  - تحديد برنامج عام للموازنة والذي هو عبارة عن مجموعة اعتمادات تعطى لتحقيق غاية معينة تتماشى مع توجه الحكومة وسياستها.
  - تحديد النتائج من خلال مشروع سنوي للأداء تقاس من خلاله الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للنفقة، ونوعية الخدمة المقدمة وفعالية الإدارة في تأديتها.
  - تقديم تقرير سنوي عن النتائج المحققة يكون مطابقاً من حيث الشكل والهيكلية للمشروع السنوي للأداء وذلك للمقارنة بين ما تم توقعه وما تم تحقيقه فعلياً. ◄ ◄ ◄

خصائص وأهداف القانون الفرنسي الجديد للموازنة (يتبع)

- منح الإداريين صلاحيات أوسع وتحميلهم مسؤولية أكبر، وذلك عبر إعطائهم:
  - هامش أكبر في التصرف في الاعتمادات الموكلة إليهم.
  - حرية في نقل الاعتمادات بين الأبواب والفصول.
  - تحميلهم مسؤولية أكبر تنتج عن التزامهم بتحقيق أهداف محددة، وذلك من خلال مراقبة الأداء.
- إعادة النظر في الإجراءات الإدارية الداخلية لجهة:
  - تنظيم الهيكلية الإدارية وأداء مختلف الأقسام.
  - وضع مؤشرات لقياس النتائج المحققة ووسائل لجمع وتبويب المعلومات.
  - مراقبة وتدقيق المؤشرات المستعملة في قياس النتائج.

٢. **تأمين الشفافية في الموازنة وفي رقابة السلطة التشريعية من خلال:**

- توسيع صلاحيات المجلس النيابي لناحية إجراء التعديلات على الموازنة ورقابتها:
  - إعطاء صلاحيات أوسع لإجراء تعديلات برلمانية.
  - تعزيز وتوسيع صلاحيات التدقيق والرقابة للأجهزة المختصة.

إعلان:

المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة

تستضيف وزارة المالية اللبنانية، في بيروت من ١٤ حتى ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٣، وبالتعاون مع نظيرتها الفرنسية المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة، والذي يهدف إلى تعزيز علاقات التعاون في مجال التقنيات المالية بين الدول المشاركة.

وسوف يشكل انعقاد هذا المؤتمر أرضاً خصبةً لتبادل خبرات المسؤولين عن إدارات الخزينة والمحاسبة العامة في الدول والمنظمات المشاركة وللتعرف على الإجراءات التي تؤدي إلى تحسين إدارة الماليات العامة. ومن شأن هذا المؤتمر أن يعالج مواضيع ذات أهمية خاصة ومنها: تحديث إدارة الخزينة العامة وأنظمة الموازنات والمحاسبة وأنظمة الدفع، تحديث أسس التدقيق والرقابة على النفقات العامة ومؤشرات حسن الإدارة، إلى جانب الوسائل الحديثة لنشر المعلومات والتدريب المستمر.

سيضم المؤتمر حوالي ١٢٠ مشاركاً من:

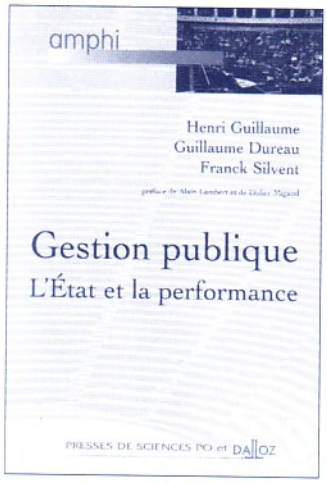
- ٣٢ بلداً فرنكوفونياً تجمعهم علاقة شراكة متينة مع وزارة المال الفرنسية؛
- ١٣ بلداً من منطقة الشرق الأوسط؛
- ٦ منظمات دولية؛
- ٧ منظمات إقليمية.

المكتبة المالية والقانون الفرنسي الجديد للموازنة

يسلّط هذا العدد الضوء على كتابٍ من مجموعة المكتبة المالية ذات صلة مباشرة بالملف.

الإدارة العامة: في الدولة وأدائها.

لمؤلفيه هنري غيوم وغيوم دورو وفرانك سيلفان



يطرح هذا الكتاب مسألة إصلاح الدولة ويعالجها من خلال تحقيق يقارن تجربة ثمانية بلدان في هذا المجال. ويثبت هذا التحقيق أن هذه البلدان قد باشرت بتحديث إداراتها من خلال اعتماد نظام إدارة عامة جديد يرتكز على الأداء. كذلك يعرض الكتاب لأهداف الإدارة العامة الجديدة هذه وهيكليتها والطرق التي تعتمدها.

كما يركز على تشابه طرق تطبيق إدارة الأداء في كافة البلدان التي شملها التحقيق.

يلقي الكتاب أيضاً الضوء على المكاسب التي حققتها هذه البلدان من خلال تطبيق الإصلاحات في الموازنة، ويشدد على أثرها الحقيقي في سير أعمال الدولة. وتتلخص هذه المكاسب بما يلي: فعالية السياسات العامة، زيادة مسؤوليات الوزراء والإداريين، تحقيق الشفافية وتعزيز الإشراف الديمقراطي، ونشر ثقافة الإدارة ضمن الإدارة العامة.

وأخيراً يلقي الكتاب الضوء على القانون الفرنسي الجديد للموازنة الذي من شأنه أن يغيّر القوانين المالية الفرنسية تغييراً جذرياً، ويحاول أن يستمد من تجارب الدول الأخرى الشروط التي أدت إلى نجاح هذا الإصلاح، فتتمكن الدولة الفرنسية من تطبيقها.



نحو إدارة عامة جديدة وموازنة جديدة

إن الموازنة باعتبارها واحدة من أهم أدوات السياسة المالية شغلت بال المفكرين الذين عملوا على تحديثها شكلاً ومضموناً كي تؤدي وظيفتها وتلعب دورها بشكل أعم وأكمل كوسيلة تخطيط وأداة إدارة وضبط تساهم في تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة.

وقد أصبح من المعروف أن الموازنات تأخذ أربعة أشكال أساسية هي:
- موازنة البنود (الاعتمادات)
- موازنة الأداء والبرامج
- موازنة التخطيط
- موازنة الصفر

يعتمد لبنان حالياً موازنة البنود (الاعتمادات) ويصنّف الإنفاق بالكميات وبالأهداف الواجب تحقيقها؛ أما غايات الإنفاق فهي محددة ولا يجوز تجاوز مخصصات أي بند. يتناسب شكل الموازنة هذا مع الأسلوب الإداري المركزي الذي يتركز فيه القرار المالي في قمة الهرم والذي يحد من صلاحيات الموظف المسؤول عن إدارة الموازنة ومن هامش تحركه ولا يعطي الوزن الكافي لعملية قياس الأهداف المحققة أو لتحليل الكلفة ومقارنتها بالجدوى الاقتصادية. وكذلك ينتفي ضمن هذا الأسلوب عنصرا التحليل والتقويم. فالإنفاق هنا هو نسبة من الإنفاق السابق ولا يرتبط بالناتج من الإنفاق.

يلاحظ أن موازنة البنود (الاعتمادات) معنية بالكلفة أكثر ما هي معنية بالناتج من الإنفاق؛ لذلك فقد اتجهت دول عديدة إلى اعتماد شكل آخر من أشكال الموازنة ألا وهو موازنة الأداء والبرامج: فالولايات المتحدة الأميركية اعتمدتها مع بداية الخمسينات واعتمدتها كندا في بداية الستينات وفي الثمانينات اعتمدت بريطانيا موازنة البرامج وحذت حذوها معظم دول الكومنولث Commonwealth ودول شرق آسيا والعديد من الدول النامية. وها أن فرنسا تستعد لتطبيقها تدريجياً على أن تعتمد بشكل كلي في موازنة العام ٢٠٠٦. علماً أن التحضيرات قد بدأت اعتباراً من العام ٢٠٠٢ مع تعديل القوانين المالية بموجب القانون رقم ٢٠٠١/٦٩٢ تاريخ ٢٠٠١/٨/١.

وفي لبنان بدأ التفكير باعتماد هذا الشكل من أشكال الموازنة عن طريق الندوات وحلقات النقاش مع الخبراء الفرنسيين وغيرهم من أصحاب الاختصاص.

فما هو مفهوم موازنة الأداء والبرامج؟

يمكن القول إن "موازنة الأداء هي تلك التي تقدم أولاً الأغراض والأهداف التي تطلب من أجلها الاعتمادات وتبيّن تكاليف البرامج المقترحة لتحقيق هذه الأهداف وتعرض من ثم البيانات الكمية التي تسمح قياس الإنجازات والعمل المؤدى ضمن كل برنامج".

إذاً، تحاول موازنة الأداء والبرامج تحديد الأهداف الرئيسية المنوي تحقيقها خلال السنة ومن ثم برمجتها من خلال جدول زمني وترجمتها إلى نشاطات أو برامج معينة وترجمة هذه البرامج إلى اعتمادات على أن يجري تحديد النتائج المتوخاة من الصرف أي معرفة المقابل العائد من صرف أي مبلغ من خلال تقدير وقياس النتائج وهذا الأمر يتطلب اعتماد مؤشرات كمية نوعية يتم على أساسها جمع معلومات دقيقة وموثوقة وهذا ما يشكل المحور الأساسي والتحدي الأكبر.

★ يتبين مما سبق أن موازنة الأداء والبرامج هي مجموعة عمليات متشابكة ولا بد من توفر عناصر عديدة لنجاح تطبيق هذه الموازنة نذكر منها:

١- وجود نظام محاسبي سليم وممكن ونظام جمع وتحليل المعلومات وجو إداري يساعد على اتخاذ القرارات.
٢- تحديد الأهداف بطريقة علمية وعملية.
٣- الاتفاق على مؤشرات الإنجاز وتحليل المعلومات بأسلوب منهجي.
٤- وضع إطار مرن يسمح بمراجعة الموازنة فصلياً أو نصف سنوياً بشكل يسمح بتصويب الأهداف وإعادة توزيع الموارد وفقاً للضرورة والمستجدات.
٥- إعداد المعنيين بوضع الموازنات على هذا النهج الجديد في التفكير وتقديم المساعدة التقنية لهم والتدريب المستمر لا سيما في المرحلة الأولى الانتقالية.
٦- توفير الدعم السياسي لا سيما داخل البرلمان اللبناني المعني بدراسة وإقرار الموازنة.

إن تطبيق موازنة الأداء ينبغي أن يتم على مراحل فيجري اختيار وزارة أو وزارتين بعد دراسة أوضاعها لا سيما لجهة توفر قواعد المعلومات المحاسبية ومدى استعداد ومعرفة موظفيها بتحديات هذا العمل. وبعد التأكد من نجاح هذا التطبيق في الوزارة أو الوزارات المعنية يجري الانتقال إلى وزارات أخرى حتى التعميم.

★ أما بالنسبة إلى الفوائد المرجوة من تطبيق موازنة الأداء فيمكن اختصارها بما يلي:

١- توفر موازنة الأداء مرونة في تهيئة الموازنة ومراجعتها وتنفيذها وفي توزيع الموارد بين البرامج ونواحي الإنفاق الأخرى.
٢- تسهل تخفيض النفقات وتؤدي إلى الوضوح والشفافية.
٣- تعتبر خطوة أساسية في برامج الإصلاح المالي والإداري الشامل.
٤- تساعد في تحديد الأهداف وفي تكريس الأولويات.
٥- تعزز المساءلة في نطاق الرقابة المؤخرة وتخفف من الرقابة المسبقة التي تنحصر حالياً في انطباق الاعتماد وصحة تنسيبه.
٦- تعزز الرقابة البرلمانية على إنفاق المال العام. ■

الياس شربل
مدير الموازنة ومراقبة النفقات

ندوة حول الإصلاح الضريبي في لبنان:

في إطار ندوة نظمها الحزب الاشتراكي في فندق الجيفينور روتانا بتاريخ ٢١ و٢٢ أيار ٢٠٠٣، تناولت الإصلاح الضريبي في لبنان بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، حاضر مدير المالية العام حول الإدارة الضريبية، متحدثاً عن الإصلاحات التي تمت وعن التطلعات المستقبلية ومشدداً على المشاكل التي تعاني منها الإدارة وسبل تجاوزها. كما شارك في الطاولة المستديرة مستشار وزير المالية للشؤون الاقتصادية والمالية، الأستاذ جهاد أزعور.

اجتماع وزير المالية بالاقتصاديين:

بعد مرور ستة أشهر على انعقاد مؤتمر باريس ٢ التقى وزير المالية، في ٢٠ أيار في المعهد المالي، مجموعة من الاقتصاديين وناقش معهم التطورات الاقتصادية الناتجة عن هذا المؤتمر. ودار هذا النقاش حول المحاور التالية: ما تم تطبيقه من قانون الموازنة حتى تاريخ اللقاء؛ تأثير القوانين الجديدة في الوضع الضريبي؛ التطورات المالية والنقدية المتأتية عن مؤتمر باريس ٢، الإصلاحات التي تعمل وزارة المالية على تطبيقها، والأثر المباشر لحرب العراق على الاقتصاد اللبناني.

وفي الإطار نفسه عقد وزير المالية مؤتمراً صحافياً، في ٢٧ أيار ناقش فيه المواضيع عينها مع عدد من الوجوه الإعلامية البارزة في الصحافة الاقتصادية المكتوبة والمرئية.

المساهمات المتأتية عن مؤتمر باريس٢

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ المساهمة
ماليزيا	٣٠٠ مليون دولار أميركي	كانون الأول ٢٠٠٢
سلطنة عمان	٥٠ مليون دولار أميركي	كانون الأول ٢٠٠٢
صندوق النقد العربي	٥٥ مليون دولار أميركي	كانون الأول ٢٠٠٢
الإمارات العربية المتحدة	٣٠٠ مليون دولار أميركي	كانون الثاني ٢٠٠٣
الكويت	٣٠٠ مليون دولار أميركي	كانون الثاني ٢٠٠٣
المملكة العربية السعودية	٧٠٠ مليون دولار أميركي	آذار ٢٠٠٣
فرنسا	٥٠٠ مليون يورو	آذار ٢٠٠٣
الاتحاد الأوروبي	١٢،٢٥ مليون يورو	نيسان ٢٠٠٣
قطر	٢٠٠ مليون دولار أميركي	أيار ٢٠٠٣

وزير المالية يلتقي كبار موظفي مديريتي الجمارك والسجل العقاري والمساحة

إثر التغيير الحكومي الأخير عقد معالي وزير المالية في ١١ أيار، اجتماعاً مع مديريتي الجمارك والسجل العقاري والمساحة في المعهد المالي بهدف مناقشة سبل تطبيق الإصلاحات في وزارة المالية والتي تتلخص بتخفيض الإنفاق وزيادة الموارد المالية. كما تم استعراض تطور خطط المكننة وإعادة التنظيم التي يجري العمل بها في كلتي المديريتين للعام ٢٠٠٣. فقدّمت مديرية السجل العقاري والمساحة عرضاً للإنجازات التي حققتها في مجال مكننة السجل العقاري وخرائط المساحة (راجع افتتاحية العدد ١٥ من حديث المالية). من جهة أخرى استعرضت مديرية الجمارك تطور العمل في مشاريع المكننة وعرضت كذلك لخطة تطوير عملها للعام ٢٠٠٣، والتي تتضمن استكمال مشاريع المكننة والتدريب، وذلك بهدف تحقيق شعارها: "سرعة في التخليص ورقابة لاحقة وفعالة".

لقاء مفتوح لأساتذة الجامعة اللبنانية-برنامج دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بـ"إدارة الأعمال والمحاسبة"

في إطار التعاون وتبادل الخبرات الذي تسعى وزارة المالية إلى إرساءه مع مختلف الجامعات اللبنانية بهدف استحداث نواة من الأساتذة-المدربين لدى المعهد المالي يمكنهم نقل معارفهم إلى موظفي وزارة المالية وإلى طلابهم الذين يشكلون المصدر الرئيسي للتوظيف في وزارة المالية، نظم المعهد المالي لقاءً



مفتوحاً مع المسؤولين والأساتذة المحاضرين في الجامعة اللبنانية-برنامج دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بـ"إدارة الأعمال والمحاسبة"، وذلك في الرابع من شباط ٢٠٠٣. شارك في اللقاء السيّد ميشال بتّصار Michel Bennasar، المدير الإقليمي لوكالة الجامعات الفرانكفونية، والدكتور محمد جباعي، المسؤول عن برنامج دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بـ"إدارة الأعمال والمحاسبة" في الجامعة اللبنانية، والأساتذة المحاضرين في هذا البرنامج إلى جانب مستشار وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور.

بدأ اللقاء بجولة في المعهد والمكتبة المالية حيث اطلع الأساتذة على أهم النشاطات التي يتولاها المعهد، والتجهيزات المتوفرة لديه، تلتها كلمة ترحيب بالزوار وعرض لأهداف اللقاء تبعه نقاش حول كيفية تنمية التبادل بين الجامعة اللبنانية والمعهد، وتعزيز مشاركة الأساتذة في النشاطات التي تقوم بها وزارة المالية لجهة تنمية الثقافة المالية وتحسين قدرات الموظفين وتشجيع الحوار الاقتصادي.

خطة تعاون العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مع فرنسا:

قامت مديرة المعهد المالي، السيدة لمياء المبيض، ترافقها السيدة رولا درويش، المسؤولة عن العلاقات الخارجية وعن متابعة أنشطة التعاون الفني والتقني اللبناني الفرنسي، بزيارة إلى فرنسا في الفترة الممتدة من ٢٨ نيسان إلى ٢ أيار، وقد تمت خلال هذه الزيارة مناقشة كيفية تطوير أنشطة التعاون التقني مع وزارة المال الفرنسية للعام ٢٠٠٣، وإعداد برنامج التعاون للعام ٢٠٠٤، كما تم عقد الاجتماع الثاني للجنة المسؤولة عن تنظيم المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة الذي تنظمه وزارة المالية اللبنانية بالتعاون مع نظيرتها الفرنسية، في بيروت من ١٤ حتى ١٧ تشرين الأول. لاقت هذه الزيارة نجاحاً لناحية الاجتماعات مع المسؤولين عن مختلف مديريات وزارة المال الفرنسية، وقد نتج عنها خطة تعاون للعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، تميزت بتعدد أنشطة التعاون التقني وكثرة دورات التدريب المتخصصة والبعثات المتبادلة.

نشاطات وزارة المالية خارج لبنان

- **١٢-٢١ أيار:**

شارك وفد من وزارة المالية في المؤتمر السنوي للبنك الدولي في السويد الذي حمل عنوان إدارة الدين والأسواق المالية العالمية.

- **٩-١٨ أيار:**

شارك وفد من وزارة المالية في مؤتمر UNCTAD في مصر حيث أجرى دورة تدريبية حول موضوع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمارات.

- **٢٣ نيسان ٢٠٠٣:**

شارك وزير المالية، ومستشاره الدكتور جهاد أزعور في مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال العرب الذي نظمه صندوق النقد العربي في أبو ظبي على هامش الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين للصناديق العربية.

- **١٠-١٣ نيسان ٢٠٠٣:**

عقد اجتماع مجموعة البلدان الـ٢٤ (G24) في مقر البنك الدولي في واشنطن، ترأسه وزير المالية اللبنانية وشارك فيه وفد من الوزارة يتألف من مدير المالية العامة الأستاذ ألان بيفاني ومستشار وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور، وعدد من الخبراء في وزارة المالية.

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية لوزارة المالية:

- **١٢-١٧ أيار:** زارت بعثة من البنك الدولي وزارة المالية لتقديم معونة تقنية لتطوير وإصلاح نظام التقاعد في القطاع العام.
- **٢٦-٣٠ أيار:** زار وفد هولندي وزارة المالية لتوقيع اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي بين كل من لبنان وهولندا.
- **١٠-١٢ آذار:** استقبلت وزارة المالية وفد من شركة S&P للتقييم الائتماني للدول والشركات لإجراء التقييم السنوي الشامل التي اعتادت الشركة إجراءه. وقد أصدرت الشركة في ٢٤ نيسان تقريرها الذي أشار إلى تحول الوضع الاقتصادي اللبناني من مستقر إلى إيجابي، بعد أن كان تقريرها الصادر في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢ قد أشار إلى تحوله من سلبي إلى مستقر.
- **٢٦-٢٧ شباط:** زار وفد من وزارة المالية الباكستانية وزارة المالية اللبنانية لإجراء الجولة الثانية من مناقشات اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي بين كل من البلدين.
- **٢٥-٢٧ شباط:** استقبلت وزارة المالية وفد من شركة Moody's للتقييم الائتماني للدول والشركات لإجراء تقييمها السنوي للحالة اللبنانية.
- **١٨ شباط:** زار وفد من وزارة المالية القبرصية وزارة المالية لتوقيع اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي بين كل من البلدين.
- **٢٧ كانون الثاني-٧ شباط:** زار وفد من صندوق النقد الدولي- قسم الشرق الأوسط وزارة المالية بهدف متابعة وتحديث المشاورات السنوية للمادة الرابعة التي بدأت في العام المنصرم.
- **٢١-٢٨/٢٤-٣١ كانون الثاني:** زار وفد من وزارة المالية المغولية وزارة المالية اللبنانية بهدف توقيع اتفاقيتين، الأولى حول تلافي الازدواج الضريبي والثانية حول حماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين.
- **٢٠ كانون الثاني:** زار وفد من وزارة المالية الماليزية وزارة المالية لتوقيع اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي بين كل من البلدين.

وزارة المالية تكرم نساءها

"لا نهضة اقتصادية في لبنان من دون دور فعال للمرأة". بهذه الكلمات استهل وزير المالية الحفل الذي نظمه المعهد المالي بمناسبة يوم المرأة العالمي، يوم السبت الواقع فيه ٨ آذار، ليجعل من وزارة المالية الإدارة الوحيدة بين الإدارات العامة التي قامت بنشاط في هذه المناسبة وكرّمت النساء العاملات فيها واللواتي تقاعدن في فترة السنوات العشر الأخيرة (أي بين ١٩٩٢ و٢٠٠٢). تخلل الحفل كلمة للسيدة منى خلف، مديرة معهد الدراسات النسائية في العالم العربي في الجامعة اللبنانية الأميركية، وعرض للفيلم الوثائقي "نساء في الزمن" الذي يلقي الضوء على الحركة النسائية في لبنان حتى العام ١٩٧٥. تلا الفيلم الوثائقي تكريم الموظفات والعاملات الحاليات والسابقات في وزارة المالية – من مديرية المالية العامة، وإدارة الجمارك، والمساحة والشؤون العقارية واليانصيب الوطني. وقد لاقى هذا الاحتفال أصداءً جيدة، لا سيما من قبل العاملات في الوزارة اللواتي شكرن المعهد بكافة أفراده على هذه المبادرة. كما كانت مناسبة للقاء والتعارف وتبادل الأزهار والتهاني.



عزيزتي لميا،

خلال السنوات القليلة الماضية منذ أن توليت إدارة وترتيب أمور بيتنا جميعاً (المعهد المالي) تقدم المعهد بباقة متنوعة وزاهية من المبادرات، تماماً كأزهار الربيع فلامست الجانب الثقافي والتعليمي وبالأخص الجانب الإنساني الاجتماعي المحتضر في حضارتنا.

وقد أثبت مع مساعداتك العزيزات أن المرأة فعلاً تستحق التكريم. ففي يوم المرأة العالمي شكراً من القلب لكنّ جميعاً بالأخص ولعائلة المعهد المالي كلها. فالعائلة امرأة ورجل وصبيان وبنات. واليوم العالمي للمرأة هو أيضاً يوم الرجل فالمرأة الصالحة تربي رجالاً صالحين.

سهير أبي ملحم
رئيسة دائرة المحاسبة المالية
في مديرية المحاسبة العامة

وجه نسائي من مالية لبنان الشمالي: غنوى المصري

السيدة غنوى المصري، رئيسة مالية لبنان الشمالي، من مواليد ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٣، طرابلس. حازت على إجازة في إدارة الأعمال، قسم المحاسبة والشؤون المالية من جامعة القديس يوسف في العام ١٩٩٥. درّست المحاسبة العامة وتقنياتها في معهد طرابلس الفني. عيّنت مراقبة في مالية لبنان الشمالي في العام ١٩٩٥ بعد أن احتلت المرتبة الأولى في لبنان في مباراة مجلس الخدمة المدنية. ونجحت في العام ١٩٩٧ في امتحانات تعيين مراقب رئيسي.
عيّنت رئيسة لمالية لبنان الشمالي بموجب القرار رقم ١٠/٢١٠٠ الصادر عن وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢.

رئيس دائرة المساحة في بيروت يفوز في انتخابات نقابة المهندسين

فاز رئيس دائرة المساحة في بيروت، السيد شوقي الحاج في الانتخابات التكميلية لنقابة المهندسين التي جرت في ٦ نيسان ٢٠٠٣ لانتخاب خمسة أعضاء لمجلس النقابة. وقد خولته الأصوات الـ٢٣٠٣ التي نالها أن يصبح رئيس فرع المهندسين الموظفين في الدولة.
مبروك للأستاذ شوقي الذي استحق محبة وتقدير المعهد لصفاته المهنية وصفاته كمتدرب مواظب ومتفوّق في دورات اللغة الإنكليزية.

وداع / تعيين



• انضمت السيدة رانيا أبو جوده إلى فريق عمل المعهد المالي. رانيا حائزة على شهادة في العلوم السياسية والإدارية من جامعة القديس يوسف وقد حازت على المرتبة الأولى في دفعتها في العام ١٩٩٥. عملت سابقاً في مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري. نتمنى لها النجاح في عملها الجديد على أن تغني من خلال خبرتها عمل فريق المعهد.

• ودع فريق المعهد المالي الآنسة مادونا بولس، مساعدة التدريب التي كانت تتنقل بين برامج إكسيل، باور بوينت وأكسس كالجنية الصغيرة لتساعد هذا وذاك، وتبسط سلطان أنوثتها على مملكة المعلوماتية لتلاحق بلطفها ودقة ملاحظتها فريق مدربي المعلوماتية وتضفي على الطابق الثاني في المعهد إشراقة مزركشة بالألوان. نتمنى لها التوفيق في عملها الجديد.

زواج



• المراقب مجدي بيضا (مالية لبنان الشمالي) من الآنسة دانيا دهيبي
• المراقبة هيفاء منصور (دائرة صرف معاشات المتقاعدين) من السيد بسام مهدي

لبنان يستقبل مواطنين جدد

• رزق مدير المالية العام، السيد ألان بيفاني بمولوده البكر وأسماه باولو

• رزقت المراقبة دانيا المهتدي (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها ليا
• رزقت المراقبة دليدا خبّاز (ضريبة الدخل - بيروت) بتوأم أسمتهما فارس ونورهان



• رزقت المراقبة أمل عبّاس (مديرية الخزينة والدين العام) بمولود أسمته محمد
• رزقت المراقبة جميلة هزيمة (مديرية الصرفيات) بمولود أسمته حسن



• رزقت المراقبة ليليان عوض (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته سيريل
• رزق المراقب ميشال جبيلي (ضريبة الدخل - زحلة) بمولودة أسماها رومي جبيلي



• رزق العريف محمد زعرور (مديرية الجمارك العامة) بتوأم أسماهما عبد الله وعباس زعرور

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الماليات:

داني شاكر: مالية البقاع
ميراي الحاج: مالية جبل لبنان
جيزيل طرابلسي: مالية لبنان الشمالي
سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية
لبنى بستاني: المعهد المالي - بيروت



كيف تتصرف في حال وقوع حادث؟؟؟

يهدف المقال التالي إلى إطلاعكم على الإجراءات الأساسية والضرورية الواجب اتباعها عند وقوع أي حادث وذلك وفقاً للمراحل التالية المعروضة بحسب أهميتها: الحماية، الإبلاغ، الإسعاف

١. **الحماية:** تقديم الإسعافات في مكان آمن
• لا تتقدم من المصاب في حال وجود أي عائق قد يعرض حياتك للخطر (حريق، غرق...).
• في حال وجود المصاب وسط الشارع، أطلب من القوى الأمنية المتواجدة مساعدتك في تحويل خط السير بعيداً عن المصاب.
• أطلب من الحضور عدم إشعال سيجارة أو ما شابهها لتجنب إضرام أي حريق في حال وجود بنزين...

٢. **التبليغ:** قبل البدء بالإسعافات للمصاب، أطلب المساعدة لكسب أكبر وقت ممكن لنقل المصاب.

من علينا أن نبلغ؟

الجهة المعنية	رقم الطوارىء	المهمة
القوى الأمنية	١١٢	حفظ الأمن وتسهيل عمل الإسعاف
الدفاع المدني	١٢٥	إطفاء الحرائق، تفكيك السيارات في حال كان المصاب عالقاً داخلها.
الصليب الأحمر اللبناني	١٤٠	تقديم الإسعاف تقديم الإسعافات الأولية ونقل المصابين إلى المستشفى

كيف يتم التبليغ وماذا يتضمن؟

١. يمكن انتقاء شخص من الحضور يكون هادئاً، أو التبليغ شخصياً بواسطة أي هاتف خليوي:
٢. أطلب أي من الأرقام المذكورة أعلاه (وهي مجانية من أي هاتف).
٣. عرّف عن نفسك واعطِ المعلومات التالية:
• الرقم الذي تتصل منه (لتتمكن الجهة المعنية من الاتصال بك عند الحاجة للحصول على معلومات إضافية عما يحدث).
• العنوان بالتحديد:
• خطورة مكان الحادث (حريق، مصابين عالقين داخل سياراتهم).
• فكرة عامة عن الحادث: عدد الإصابات ومدى خطورتها.

٣. **الإسعاف:** في هذه المرحلة ابدأ بتقديم الإسعافات الأولية إذا كنت متمرناً عليها والتي سيتم عرضها تدريجياً في الأعداد المقبلة من "حديث المالية". وإلا فانتظر مسعفاً متمرناً. ■

هرمس بيتر
دائرة التدقيق الميداني، مديرية الضريبة على القيمة المضافة

وأخـــيـــراً...

وبعد ثلاث سنوات على دخولنا ملاك وزارة المالية، صدر عن مجلس الخدمة المدنية القرار رقم ٩ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٠ والقاضي بإلحاق بعض الموظفين المتمرنين بالدورات التدريبية الخاصة لمراقبي الضرائب والمحاسبين ومراقبي الجباية والمحتسبين في مديرية المالية العامة. وبالرغم من اقتناعنا بأهمية هذه المبادرة وضرورتها من أجل تثبيت الموظفين الذين أثبتوا كفاءتهم في ملاك الإدارة العامة، فإنه من المؤسف أن البرنامج الموضوع للدورات لم يأخذ بعين الاعتبار التطورات الكثيرة التي صاحبت التحاقنا بوزارة المالية في السنوات الثلاث الأخيرة. فلم يأخذ البرنامج بعين الاعتبار مثلاً:

١- مضمون الدورات التدريبية المكثفة التي خضع لها جميع الموظفين الجدد في المعهد المالي، كلّ بحسب نوع عمله، دون أن ننسى الدورات في اللغتين الفرنسية والإنكليزية وفي المعلوماتية وبرامج التطبيق المكتبية.

٢- الدورات التدريبية المتخصصة التي خضع لها عدد كبير من موظفي مديرية الضريبة على القيمة المضافة، وموظفي وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي، وموظفون من باقي الدوائر والماليات في المحافظات، خارج الأراضي اللبنانية ولاسيما في:

- المدرسة الوطنية للإدارة – فرنسا.
- المدرسة الوطنية للضرائب – فرنسا.
- المعهد العربي للتخطيط – الكويت.
- صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد الدولي.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

٣- الخبرة العملية التي اكتسبها جميع الموظفين من خلال عملهم الدؤوب داخل الوزارة، واحتكاكهم المستمر مع ذوي الخبرات من الموظفين القدامى، وخبراء المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والعربي وغيرهم.

٤- تخصص معظم هؤلاء الموظفين بحيث أن حاجاتهم للتعلم والتدرب باتت جد محددة وعالية التخصص.

نحن ندرك أنه بالنسبة للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، لا يزال جميع المراقبين والمحاسبين الجدد متمرنين قانوناً، وها هم الآن بعد أن أصبحوا منتجين لهذه الإدارة يدعَون إلى تمضية أكثر من ثلاثة أشهر خارج إداراتهم وعملهم بغية الخضوع لتدريب وإن كان ذات أهمية، لا يسعنا إلا أن نشعر أنه جاء متأخراً قليلاً.

ما يؤلمنا أن معظم مدارس الإدارة في العالم لا سيما في البلدان الفرنكوفونية تقوم بوظيفتها الإعدادية قبل دخول الموظفين إلى الإدارة وليس بعد ذلك. وقد طورت برامجها في السنوات الماضية من حيث الشكل والمضمون بحيث سعت إلى التخصصية من خلال فترات تدرج وتمرين عمليين داخل الإدارات المعنية.

وخلاصة القول، إننا جميعاً، موظفين ومسؤولين، واعين أن نظامنا قد أصبح قديماً ومتآكلاً ولا يفي متطلبات العمل الذي نقوم به والذي يميل إلى التخصصية أكثر فأكثر يوماً بعد يوم لا سيما بالنسبة للمجموعات التي يتناول عملها ملفات كالإحصاء الضريبي أو إدارة قواعد المعلومات أو تحصيل الضريبة على القيمة المضافة أو غيرها من المواضيع.



ونحن، إذ نؤمن بأهمية الإعداد نرجو من القيمين على حسن إدارة الطاقات البشرية في دولتنا أن يعاد النظر بهذا الملف على قاعدة التطورات التي تلائم عصر المعرفة وتجارب البلدان المشهود لها ويصار إلى وضع سياسة أكثر واقعية للإعداد وأخرى للتدريب المستمر ضمن الإدارات تمكّن الجيل الجديد من إطلاق طاقاته الخلاقة لبناء مجتمع يتمتع بالوفاء والأمان. ■

شربل شدراوي
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي



الشعر: ملك مخلوع عن عرشه

لم أبرع يوماً في كتابة القصائد، وكانت محاولاتي دائماً تبوء بالفشل. ولكني أحببت الشعر، عشقته بالرغم من أنني لم أتمكن حتى الآن من دخول عالمه الأرجواني. أتلذذ بسماع القصائد وكأنها "أغنية العصر". أحببت المتنبي وأبا فراس الحمداني، عشقت نزار قباني ومحمود درويش ومحمد علي شمس الدين وغيرهم... جذبني الشعر الحديث كما القديم، وكأن قصائد الشعراء وملاحمهم أغانٍ تتمايل على أنغامها القدود، وكلماتها ترجم قوة ومشاعر بداخلي عجز قلمي ويئس من التعبير عنها.

وأرى الناس من حولي نيام: فالأصدقاء والصديقات لا توقظهم سوى الألحان والأنغام، أما الشعر فأوتاره ممزقة.

حين أتوجه إلى المعارض التي تقام، فأتمكن فوراً من معرفة المكان المخصص لآخر الكتب والإصدارات الشعرية. هو حتماً ذلك المكان المقفر الذي لا يضم أحداً من الناس فيما خلا بعض الأشخاص الذين – من هم مثلي – لا تزال الكلمة الشعرية تستهويهم، وأكثرهم من ذوي الشعر الأبيض!!!

من يقرأ، من يكتب، من يسمع الشعر؟

لطالما كان الشعر لغة الشعوب ونافذة من نوافذ الحضارة والرقي. واليوم أراه منسياً، مهملاً، مركوناً في إحدى الزوايا يستعطي.

أما شعراء الغد فأراهم يهلّون كما تهل الأعياد ثم تغيب ويغيبون معها. ولم يعد الشعر لغة العصر وحديث العشاق بل أصبحت الألحان هي "شاغلة الدنيا ومالئة الناس". تلك الألحان اللاشرقية واللاغربية الممزوجة بنوتات موسيقية "موزارت وستشايكوفسكي" وغيرهم بريئون منها. الشعر ملك مخلوع عن عرشه، نزع منه التاج والصولجان عنوة. أما قصائده فمهربة داخل قمقم محتجز في الأعماق بانتظار عودة المدعو "علاء الدين". فأين أنت يا علاء الدين؟ ■

هدى كيلاني، دفعة ٢٠٠٢

العيد الخامس لتأسيس المكتبة المالية

احتفالاً بعيدها الخامس، نظمت المكتبة المالية نهار الأربعاء الواقع فيه ١٢ آذار لقاءً مفتوحاً حضره وزير المالية، السيد فؤاد السنيورة والوزير السابق، السيد غسان سلامة إلى جانب حشد من الشخصيات والهيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية. جاء هذا اللقاء ليؤكد على دور المكتبات العامة في تحفيز الحياة الثقافية في لبنان ودور الإدارات الرسمية في توفير المعلومات والمراجع ونشر الوعي الاقتصادي والمالي والتأكيد على الشراكة مع القطاع الخاص والمتمثلة برعاية بنك سوسيته جنرال للمكتبة المالية.

وقد ألقى الوزير السنيورة، الذي رعى هذا الحفل، كلمةً قال فيها: يعتبر البعض أنه ما من ديمقراطية من دون دولة قوية، ويعتبر آخرون أن حجر الأساس للمعرفة والديموقراطية إنما هو المكتبة العامة. هي وحدها عنوان جمهورية الكلمة، حيث لا تنحصر السلطة بالمؤسسات الدستورية، بل تكون للمعرفة أيضاً سلطتها وجمهوريتها.



ثم تحدث السيد فؤاد توما نيابة عن رئيس مجلس إدارة بنك سوسيتيه جنرال، السيد موريس صحناوي، فاعتبر أن هذه المكتبة أصبحت مرجعاً يزوره طلاب المعرفة وبينهم العديد من طلاب الجامعات وهي ما زالت تواصل عملها لإغناء مجموعاتها وتوفير المراجع المالية والاقتصادية.

وكان اللقاء مناسبة لإطلاق الشراكة بين المكتبة المالية وبنك سوسيتيه جنرال للعامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، حيث تم توزيع القرص المدمج الذي أعده المعهد المالي والذي يتضمن قاعدة بيانات لمكتبات لبنان تحتوي على لائحة مفصلة وممكننة بالمكتبات العامة والخاصة بما فيها المكتبات الجامعية والبلدية المتوفرة في لبنان إلى جانب معلومات حول نشاطات وخدمات المكتبة المالية. وقد لاقى القرص المدمج أصداءً إيجابية لدى مسئولي المكتبات ومراكز التوثيق الذين حضروا هذا اللقاء. (اطلبوا القرص من المكتبة المالية). ■

هل تعلم:

• أن المكتبة الوطنية ستفتح أبوابها من جديد في ربيع العام ٢٠٠٥ في المبنى السابق لكلية الحقوق – الجامعة اللبنانية الكائن في منطقة الصنائع بعد أن يعاد ترميمه. ستضم المكتبة أكثر من خمس مئة ألف كتاب قديم وجديد وستكون مفهرسة إلكترونياً.

• أنه في شهر نيسان من كل عام يحتفل لبنان بأسبوع المطالعة. ويمتد هذا الأسبوع من ٧ إلى ١٤ نيسان من كل عام، وتنظم خلاله نشاطات ثقافية مكثفة يتخللها معارض وزيارات لمكتبات وعرض أفلام وثائقية، إلخ.



• أن هناك حوالي ١٤ مركز مطالعة وتنشيط ثقافي CLAC* يتوزعون على المناطق اللبنانية التالية: بدنايل، جب جنين، المنصورة، برجا، بكفيا، كفرذبيان، سن الفيل، حارة حريك، أميون، حلبا، القبيات، بنت جبيل، حاصبيا، جباع.



• أن مكتبة بعقلين الوطنية، التي تضم حوالي ٩٦ ألف كتاب، هي المكتبة الحكومية الوحيدة التي تملك موقعاً على شبكة الإنترنت: www.baakleennationallibrary.com

• أن عدد المكتبات الجامعية في لبنان يناهز المئة. ويتضمن هذا العدد مكتبات الجامعة اللبنانية بكافة فروعها، علماً أن بعض هذه يضم أكثر من ٢٠٠ ألف مرجع.

• أن مكتبة الجافت Jafet التابعة للجامعة الأميركية هي أقدم مكتبة جامعية في لبنان وقد تأسست في العام ١٨٦٦ وتضم ما يناهز ٥١٧ ألف مرجع.

*Centre de Lecture et d'Animation Culturelle هي مراكز أنشئت من خلال التعاون بين الوكالة الدولية للفرنكوفونية من جهة ووزارة الثقافة والبلدية المعنية من جهة أخرى.

هل لديكم أية اقتراحات تخص المكتبة المالية؟
الرجاء مراسلتنا على البريد الإلكتروني التالي: bibliotheque@if.org.lb

المكتبة المالية برعاية

SGBL
بنك سوسيته جنرال في لبنان

الإعـــــداد

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٤٨ - ٠١/٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
موقع الإنترنت : www.if.org.lb
تحرير: لبنى بستاني، ميشلاّ رزق
مراجعة: لبنى بستاني
إشراف: لمياء المبيّض البساط
تصوير: كاميرا المعهد المالي
تنفيذ وإخراج: فرح دبوس
طباعة: Ipex
شارك في تحرير وتنقيح النصوص: شادي أبو شقرا،
شربل شدراوي، وكل فريق العمل في المعهد المالي.

RÉDACTION ET PRODUCTION

La lettre interne du Ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Tél: 01-425148/9 **Fax:** 01-426860
Site Internet: www.if.org.lb
Réalisation: Loubna Boustany et Michella Rizk
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: la caméra de l'Institut
Création et mise en page: Farah Dabbous
Imprimée par: IPEX
Ont participé à la rédaction et la révision: Chadi Abou Chakra, Charbel Chédrawi
et toute l'équipe de l'IdF.

دعــوة دعــوة دعــوة

شــاركــوا معنــا في وضــع الوثيــقــة الخاصــة بمهام وأخلاقــيــات موظــف وزارة المالــيــة

تنوي وزارة المالية وضع وثيقة تعرض لمهام وأخلاقيات موظف وزارة المالية. وهي لذلك تدعو كافة المهتمين بالاشتراك في وضع هذه الوثيقة إلى التقدم باقتراحاتهم خطياً على أن تتضمن هذه الاقتراحات:

١- عرضاً مختصراً لمهام وزارة المالية.

٢- رؤيتها المستقبلية.

٣- القيم والأخلاقيات التي على الموظف التحلي بها مع شرح مقتضب لكل منها.

نرجو من أصحاب الأفكار المهتمين من موظفي الوزارة إرسال اقتراحاتكم الخطية إلى المعهد المالي (السيدة رانيا أبو جودة). وسوف تتم دعوتكم إلى حلقة نقاش يتم خلالها استعراض اقتراحاتكم للتوصل إلى وضع صيغة نهائية للوثيقة ومناقشة طرق نشرها واعتمادها.

بريد إليكتروني: raniaa@if.org.lb